

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٧٣٧٥**

الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كوردوبا سوريا	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد آمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا.	السيد دولاتر
	كازاخستان.	السيد أشيكباييف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة هيلي

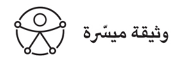
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1832552 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من: الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وعمان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام، وقطر، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا،، والنرويج، واليابان.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ والسيد حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسليم.

وينضم السيد ملادينوف إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال المؤقتة في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): في كل شهر، أقدم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وفي كل شهر، نتكلم عن الكيفية التي تؤدي بها مواصلة بناء المستوطنات وهدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة إلى تقويض الأسس ذاتها لأفق إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. إننا ندين الإرهاب وأعمال العنف والتحريض التي تؤدي إلى تبديد الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وندعو إلى الوحدة والمصالحة. وفي كل شهر، نناشد القادة السياسيين في كلا الجانبين إيجاد طريق للعودة إلى طاولة المفاوضات، وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع واستعادة الأمل بأنه من خلال المفاوضات السلمية، وليس العنف، سيتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء من العيش جنبا إلى جنب، أسيادا لمصيرهم بالذات.

بيد أننا، يوما بعد يوم، نرى أن الحالة على أرض الواقع آخذة في الانزلاق في اتجاه مختلف. ونراها تنزلق إلى واقع دولة واحدة للاحتلال الأبدي وأعمال العنف التي لا تخدم السلام؛ ونرى أنه يطعن في توافق الآراء الدولي على كيفية تسوية النزاع

الفلسطيني – الإسرائيلي. ولكننا جميعا ندرك أنه بدون التوصل إلى حل تفاوضي استنادا إلى قضايا الوضع النهائي – على نحو ما حدده الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم – لا يمكن أن يكون هناك أي سلام مستدام يحقق التطلعات الوطنية والتاريخية والدينية لكلا الشعبين. ومن مسؤولياتنا المشتركة استعادة ذلك الأفق، وتيسير المفاوضات، ومساعدة الطرف الأضعف، وحماية العملية من المتعصبين والمتطرفين وإظهار تحقيق نتائج.

وقبل أن أتناول المسائل الأكثر إلحاحا المتصلة بالحالة في غزة، أود أن أبدأ بسرد التطورات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث أعمال العنف آخذة في الازدياد وواصلت السلطات الإسرائيلية هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هدم ٣٩ مبنى أو جرى الاستيلاء عليها في الضفة الغربية، بما في ذلك خمسة مبان في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ٣٣ شخصا تقريبا وإلحاق الضرر بسبل كسب المعيشة لأكثر من ١٠٠ شخص آخرين. وكان أربعة وثلاثون من المباني المستهدفة في المنطقة جيم، بما في ذلك خمسة مبان شيدت تضامنا مع خان الأحمر/أبو الحلو، التجمع البدوي المعرض للخطر الوشيك للهدم والتشريد. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، طلبت السلطات الإسرائيلية من سكان خان الأحمر – أبو الحلو أن يهدموا منازلهم بأنفسهم بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر أو مواجهة الهدم على يد السلطات، تمشيا مع الحكم النهائي الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر عن المحكمة العليا الإسرائيلية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، مددت السلطات صلاحية أوامر مصادرة الأرض من أجل أعمال إصلاح الطرق بغية التمكن من الهدم. ومنح التجمع فترة أسبوع واحد للاعتراض على الأمر.

إن خان الأحمر ضمن ١٨ من المجتمعات المحلية الواقعة في المنطقة ها–١ المثيرة للجدل أو بالقرب منها، حيث ستهيئ الخطط لبناء مستوطنات جديدة لتشييد مبان على امتداد المنطقة بين معاليه أدوميم والقدس الشرقية، مما يؤدي إلى تقويض الامتداد الجغرافي لأية دولة فلسطينية في المستقبل. لقد ناشد مفوض الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرها، إسرائيل ألا تمضي قدما بخطتها لهدم القرية. إنني مرة أخرى أشارك الدعوة إلى وقف عمليات الهدم والتدابير الأخرى التي تتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

ويمكن أن تخضع لأوامر الهدم جميع المباني غير الحاصلة على تصاريح من السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية، وهي تصاريح يكاد لا يمكن للفلسطينيين الحصول عليها. وفي حين انخفض معدل عمليات الهدم منذ بداية عام ٢٠١٧ فإن هناك أكثر من ١٣ ٠٠٠ من أوامر الهدم المعلقة الصادرة ضد مبان في المنطقة جيم، وثلاثة أرباع أوامر الهدم هذه تتعلق بأراض فلسطينية خاصة.

وفي غضون ذلك، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أفادت تقارير بأن الحكومة الإسرائيلية وافقت على تخصيص مبلغ ٦ ملايين دولار للإسراع ببناء ٣١ وحدة سكنية في المستوطنة اليهودية في الخليل، وهي ستكون عملية البناء الجديدة الأولى هناك في فترة ١٦ عاما. وأعيد التأكيد على موقف الأمم المتحدة الثابت ومفاده أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة أمام تحقيق السلام.

كما استمرت حوادث العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومن ضمن هذه الحوادث، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر قتل رجل وامرأة إسرائيليان بإطلاق الرصاص على يد رجل فلسطيني في منطقة باركان الصناعية في الضفة الغربية. وفر المهاجم من مسرح الحادث وتقوم قوات الأمن الإسرائيلية حاليا بعملية تفتيش واسعة النطاق في المنطقة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت امرأة فلسطينية بالقرب من نقطة تفتيش جنوب

نابلس؛ وأصيبت بالحجارة التي زعم أنها ألقيت عليها من قبل مهاجمين إسرائيليين. إنني أقدِّم تعازيّ للأسر المكلومة. ويجب إدانة تلك الحوادث بأشد العبارات، وأدعو الجميع إلى الوقوف في وجه أعمال العنف وإدانة الإرهاب.

كما تشكل أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين مصدر قلق مستمرا. فقد وقع ٢٣ هجوما من المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين، مما أسفر عن حالة وفاة واحدة وإصابة ١٢ شخصا وإلحاق أضرار بالممتلكات. وحتى الآن في عام ٢٠١٨، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تعرض أكثر من ٦٠٠ ١ من الأشجار المملوكة للفلسطينيين للتخريب في جميع أنحاء الضفة الغربية. وإذ يبدأ موسم قطف الزيتون السنوي، فإن الشواغل تزداد بصفة خاصة. وأناشد السلطات ضمان تيسير وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم واتخاذ تدابير وافية لحماية المزارعين وممتلكاتهم من الهجمات.

وفي الأسابيع الأخيرة، امتدت الاحتجاجات عند سياج غزة لتشمل تسيير المظاهرات الليلية. ولا تزال حركة حماس وغيرها من المقاتلين يرسلون الطائرات الورقية والبالونات الحارقة، مما يسبب إشعال حرائق على الجانب الإسرائيلي. وردت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام وسائل فض الشغب والذخيرة الحية. ولقي ثلاثة وثلاثون فلسطينيا، من بينهم تسعة أطفال، مصرعهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والحوادث الأخرى. وفي هذا الأثناء أُصيب جنود.

ووقعت اشتباكات عنيفة عند سياج غزة خلال الاحتجاجات التي حدثت في يوم الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وشارك فيها ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠ من الفلسطينيين وقتل سبعة أشخاص وأصيب أكثر من ١٥٠ بإطلاق الذخيرة الحية في ذلك اليوم وحده. وأدى إطلاق الطائرات الورقية الحارقة من غزة إلى إشعال حرائق وانفجرت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع عند السياج واخترقت مجموعة من المتظاهرين السياج ودخلوا الأرض الإسرائيلية في ذلك اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، وعموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المقاتلون الفلسطينيون صاروخين سقطا في إسرائيل. وردت إسرائيل بإطلاق ٤٥ صاروخا وقذيفة على مواقع في قطاع غزة.

وفي الساعات الأولى ليوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق المقاتلون الفلسطينيون صاروخا من وسط غزة صوب إسرائيل أصاب منزلا سكنيا في مدينة بئر السبع الإسرائيلية وألحق به أضرارا كبيرة. ولا يمكن إصابة المدينة، التي تبعد حوالي ٤٠ كيلومترا من مدينة غزة وتقع خارج نطاق حلقة التجمعات في المنطقة المجاورة مباشرة للقطاع، إلا بالصواريخ المتوسطة المدى. وبعد سقوط صاروخ من طراز غراد في ٩ آب/أغسطس في ضواحي بئر السبع، كانت تلك هي المقذوفة الثانية التي تقطع تلك المسافة منذ نزاع عام ٢٠١٤. وأفادت تقارير بإصابة ثلاثة إسرائيليين. وسقط صاروخ ثان في البحر جنوب غرب تل أبيب. وردت القوات الجوية الإسرائيلية بسلسلة من الغارات الجوية، وأطلقت النار على العديد من المواقع، التي حدد معظمها بأنها مواقع عسكرية حول غزة. ولقي أحد المقاتلين الفلسطينيين مصرعه وأصيب اثنين آخرين على الأقل في غارة على مجموعة كانت بصدد إطلاق صواريخ.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها دمرت نفقا آخر يمتد من مكان قريب من مدينة خان يونس في غزة إلى مسافة حوالي ٢٠٠ متر داخل الأرض الإسرائيلية.

وردا على أعمال العنف عند السياج، وللمرة الثالثة منذ آذار/مارس، قلصت إسرائيل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر منطقة الصيد المسموح بها قبالة ساحل غزة من تسعة إلى ستة أميال بحرية. ومرة أخرى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب هجوم بالصواريخ على بئر السبع، قلصت إسرائيل منطقة الصيد إلى ثلاثة أميال بحرية، وأغلقت جميع المعابر بين إسرائيل وغزة.

إنني أقدم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم فيما ندخل مرحلة محورية في الجهود التي تقودها مصر للتغلب على الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية. وأود أن أوجه إلى المجلس رسالتين واضحتين للغاية.

وتتمثل الرسالة الأولى في أن الحالة في غزة آخذة في الانفجار. وذلك ليس من قبيل المبالغة. وهو ليس تهويلا. إنه واقع. فقد حذر البنك الدولي مؤخرا من أن اقتصاد غزة آخذ في الانهيار بسرعة، مع وصول معدل البطالة الرسمي إلى ٥٣ في المائة وأكثر من ٧٠ في المائة في صفوف الشباب الفلسطينيين. فواحد من كل شخصين في غزة يعيش حاليا تحت خط الفقر. وجميع المؤشرات الرئيسية – الإنسانية والاقتصادية والأمنية والسياسية – مستمرة في التدهور. ولا نزال على حافة نزاع مدمر محتمل آخر – نزاع لا يدعي أحد أنه يريده، ولكنه نزاع يحتاج منع نشوبه إلى أكثر من مجرد الكلمات.

وكما ذكرت بالتفصيل في الأشهر الأخيرة، فإن الأمم المتحدة وشركاءها شرعوا، استجابة لطلبات من عدة أعضاء في مجلس الأمن، في بذل جهود استثنائية لتحقيق استقرار الحالة في غزة ومنع التصعيد. وفعلنا ذلك بالتنسيق الكامل مع مصر وبشفافية كاملة مع كلا إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويهدف المسعى إلى تجنب الحرب وتيسير العودة إلى التفاهمات غير الرسمية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٤ بغية المحافظة على الهدوء.

ولن يخفف هذا من معاناة مليوني فلسطيني فحسب، بل سيتيح للقادة السياسيين الوقت اللازم لإحراز تقدم على صعيد عملية المصالحة. وظلت الأمم المتحدة منذ بداية هذه العملية تعتقد اعتقادا راسخا أن علينا أن نبذل كل جهد ممكن لإعادة غزة إلى سيطرة الحكومة الفلسطينية الشرعية.

ولكن أودّ أن أؤكد للمجلس أنه من دون اتخاذ خطوات هامة لعكس المسار الراهن، فإن هذا الجو السائد من الهدوء الهش مآله التلاشي بفعل الضغوط المتنامية. بل إنه قد بدأ يتلاشى بالفعل. إذ شهدت الأيام الأخيرة اشتداد التوترات وتصاعد المواجهات العنيفة مجدداً. وينبغي أن يبعث هذا على بالغ قلقنا جميعا. وتجبرنا خطورة الوضع على اتخاذ إجراءات حاسمة.

وتمثل آخر عملية إطلاق صواريخ من غزة باتجاه بئر السبع تصعيداً خطيراً للوضع. ومن المؤسف أنها تندرج أيضاً في إطار استفزازات تسعى إلى استدراج إسرائيل وغزة إلى نزاع مميت آخر. ومن مسؤوليتنا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب ذلك المآل. وأخشى أنه لم يعد هناك مزيد من الوقت للكلام. بل حان الآن وقت العمل، ويجب أن نرى إجراءات شديدة الوضوح تتخذها جميع الأطراف ويكون من شأنها تهدئة الوضع. وإلاّ فإن العواقب ستكون وخيمة بالنسبة للجميع.

أما رسالتي الرئيسية الثانية فتحمل نبرة أكثر تفاؤلا مع أنه تفاؤل مشوب بالحذر. ثمة عزم وتوافق متزايد في الآراء بين الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين بشأن المضي قدماً من أجل نزع فتيل برميل البارود الذي تمثله غزة. وقد عُقد اجتماع وزاري في ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على هامش المناقشة العامة الرفيعة المستوى. وساهمت الدول الأعضاء بسخاء في الوكالة، إذ بلغ إجمالي المساهمات زهاء ١٢٢ مليون دولار. وحال هذا الجهد الدولي الجماعي المذهل للغاية دون التوقف الفوري للخدمات الرئيسية التي تقدمها الأونروا، بما في ذلك في غزة. ولا يزال مع ذلك ثمة نقص كبير في التمويل.

واتفقت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في ٢٧ أيلول/سبتمبر كذلك على تنفيذ مجموعة من المشاريع الإنسانية العاجلة في غزة. وترمي هذه المبادرات إلى تلبية احتياجات السكان الفورية في مجالات الطاقة والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، وكذلك الاحتياجات الاقتصادية. إنها أهداف ملموسة وواقعية

ويمكن تحقيقها. ولم تُناقش مشاريع من قبيل تشييد مطارات أو موانئ أو قنوات بحرية. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناني وتقديري لحكومة دولة قطر لاستجابتها السريعة والسخية لنداء لجنة الاتصال بتوفير مبلغ ٦٠ مليون دولار تقريبا لتأمين الوقود اللازم لزيادة إمدادات الكهرباء في قطاع غزة.

إن تخفيف الضغوط التي يعاني منها الناس على أرض الواقع سيقلل من خطر التصعيد وسيُفسح المجال أمام الجهود التي تقودها مصر سعياً إلى إعادة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة. كما تؤيد المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط هذا النهج. وسيزيد التخلي عن غزة أو الدفع بها في دوامة نزاع آخر أو إحكام الحصار عليها من حدّة الشقاق، بما لذلك من عواقب إنسانية وسياسية مدمرة على القضية الوطنية الفلسطينية.

وإنني أناشد جميع أعضاء المجلس وكل أصدقاء إسرائيل وفلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة في دعوة جميع الأطراف إلى التراجع عن حافة الهاوية. ويجب على جميع الأطراف أن تحافظ على التزامها المتواصل بترتيبات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤. ويجب على حماس والجماعات المقاتلة الأخرى أن توقف فورا وفعليا جميع الأعمال الاستفزازية والهجمات، بما في ذلك الصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ومحاولات اختراق السياج والبالونات والطائرات الورقية الحارقة وحفر الأنفاق، وأن تضع حدّاً لجميع أشكال العنف على الحدود. ويجب على إسرائيل أن تستأنف تزويد غزة بالإمدادات الحيوية وأن تحسن حركة السلع والأشخاص وسبل وصولهم، ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية. ويجب ألا تتخلى السلطة الفلسطينية عن غزة وأن تواصل العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة على تخفيف معاناة شعبها في غزة. ولا يجب التسامح إزاء أي جهد يبذله أي طرف من الأطراف بنية عرقلة تقديم المساعدة الحيوية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية.

وليست هذه الخطوات إلا خطوات مؤقتة ترمي إلى تجنب نشوب حرب. وعلينا ألا ننسى أبدا أن غزة، في جوهرها، ليست مشكلة إنسانية. بل هي مشكلة سياسية. وتجري الجهود الإنسانية بالتنسيق مع المساعي المصرية الرامية إلى إعادة غزة تحت السيطرة التامة للحكومة الفلسطينية الشرعية، كما أنها تدعم هذه المساعي. فعودة الحكومة إلى غزة ورفع القيود الخانقة المفروضة على التنقل وسبل الوصول أمر ضروري ليس لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للسكان على نحو مستدام فحسب، بل أيضا للتصدي للتحديات السياسية البالغة الأهمية مستقبلاً.

وبالإضافة إلى توحيد جميع الفلسطينيين تحت راية سلطة وطنية فلسطينية شرعية واحدة، يجب معالجة السياق الأعم – أي إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشمل ذلك غزة بوصفها جزءا أصيلاً. ولا يخطئن أحد، لأن عواقب الفشل ستكون وخيمة، مثلما ستكون فوائد النجاح جمّة.

سأُعرّج بإيجاز على لبنان الذي دخل شهره الخامس دون حكومة. ويواصل رئيس الحكومة المكلف الحريري المشاورات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويحدوني الأمل في أن تنحي الأطراف السياسية المعنية قريباً خلافاتها جانباً وتشكل حكومة جديدة في لبنان، يمكنها بالوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها والمجتمع الدولي.

ومع أن الحالة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق ظلت هادئة، فإن الخطاب بين إسرائيل ولبنان ينطوي على مخاطر سوء تقدير. ولا بد أن يمتنع الطرفان عن الأعمال الاستفزازية وأن يجددا التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قولاً وفعلاً. وفضلاً عن ذلك، أدعو السلطات اللبنانية إلى استكمال التحقيق في الهجوم الذي وقع في ٤ آب/أغسطس على دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أما عن الحالة في الجولان، فقد توقف النزاع العسكري على الجانب برافو في أواخر تموز/يوليه، إذ استعادت الحكومة السورية السيطرة على أجزاء من المنطقة الفاصلة والتي كانت فيما سبق تحت سيطرة جماعات شتى من المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. ولوحظت في الأسابيع الأخيرة مستويات نشاط عسكري متدنية في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحدّ من الأسلحة على الجانب برافو. ووفقا لتقديرات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن ذلك يُعزى إلى التفجير المُتحكم فيه لذخائر متفجرة في إطار أعمال تطهير المنطقة من المتفجرات التي تضطلع بها قوات الأمن السورية. وقد قمت شخصياً بزيارة مرافق قوة الأمم المتحدة في الجولان الذي تحتله إسرائيل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وشجعني التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة قوة الأمم المتحدة التدريجية الرامية إلى مواصلة عودة القوات إلى الجانب برافو. وأرحب بإعادة فتح معبر القنيطرة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يسرته أطراف اتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه يجب علينا الخروج من الدوامة التي لا نهاية لها من الاستجابة لحالات الطوارئ واتخاذ تدابير مؤقتة. فالشعب الفلسطيني – سواء أكان أبناؤه يعيشون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أم في غزة، أم بصفتهم لاجئين في المنطقة – يستحق حلولا مستدامة وعادلة، تماماً كما يستحق الشعب الإسرائيلي أن ينعم بالسلام والأمن. والشعبان يستحقان أن تحظى كرامتهما وهويتهما الوطنيتان بالاحترام وأن يتاح لهم بناء مستقبل أفضل لهما ولأسرهما. ويستحق الفلسطينيون أن يقرروا مصيرهم وأن تحكمهم مؤسسات منتخبة ديمقراطيا في دولة خاصة بهم تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل – من دون جدران الاحتلال، أو خشية الانتقام أو التشريد وبالتأكيد من دون أن يتملكهم الخوف من تكريس حياتهم كاملة للكفاح من دون أي بصيص أمل في الأفق.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الهامة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إلعاد.

السيد إلعاد (*تكلم بالإنكليزية*): من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، التعبير بشكل كامل عن المهانة والغضب والمعاناة التي يعيشها شعب محروم من التمتع بحقوق الإنسان منذ أكثر من ٥٠ سنة. ومن الصعب أن نجسد هنا، في هذه القاعة، المعنى الحقيقي للمخاطر التي تهدد حياة الفلسطينيين في ظل الاحتلال. ولكن بغض النظر عن مدى صعوبة الوصف، فإن الصعوبة الحقيقية تكمن في مواجهة هذه الحياة التي لا تطاق يوما بعد يوم، سعيا للعيش وتكوين أسرة وبناء مجتمع في ظل تلك الظروف.

لقد مضى قرابة العامين منذ آخر مرة كان لي فيها شرف مخاطبة المجلس – وهما عامان إضافيان من الاحتلال استمر خلالهما المسار الاعتيادي للأعوام الـ ٤٩ الأولى من الاحتلال. ومنذ آخر مرة تكلمتُ فيها هنا، قُتل ٣١٧ فلسطينيا على يد قوات الأمن الإسرائيلية و ١٣ إسرائيليا على يد الفلسطينيين. وهدمت إسرائيل ٢٩٤ منزلاً فلسطينياً وواصلت عمليات الاعتقال على أساس يومي، بما في ذلك القبض على القصر.

فقد اقتلع المستوطنون الإسرائيليون آلاف أشجار الزيتون وكروم العنب وأتلفوها. وواصلت قوات الأمن الإسرائيلية مداهمة منازل الفلسطينيين بشكل منتظم، ويأتي أفرادها أحيانا في هجعة الليل لإيقاظ الأطفال وتسجيل أسمائهم والتقاط صور لهم. وبدّد الفلسطينيون ساعات لا تحصى في الانتظار عند نقاط التفتيش بلا مبرر يُذكر. وهكذا يسير روتين الاحتلال.

وكثيرا ما يشار إلى كل ذلك بعبارة الوضع الراهن. لكن ليس هناك أي شيء ثابت في ذلك الواقع. إنها عملية مدروسة ومحسوبة لتقسيم بطيء لشعب بأكمله وتجزئة أرضه وتعطيل

حياته، وفصل غزة عن الضفة الغربية، وتفتيت الضفة الغربية إلى جيوب صغيرة وتسييج القدس الشرقية لعزلها عن بقية الضفة الغربية. وفي نهاية المطاف، لن تتبقى سوى أجزاء منعزلة يسهل قمعها – ومنها أسرة في حي سلوان بالقدس الشرقية من المقرر إخلاؤها؛ ومجتمع محلي في قرية عوريف جنوبي نابلس يكافح رغم كل الصعاب لأجل التمسك بأرضه ومزرعته في مواجهة اليد الاستيطانية الطولى للعنف الإسرائيلي الغاشم؛ والمنطقة ألف في الضفة الغربية برمتها، التي يقال على نحو ملائم أنها تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة، لكنها في واقع الأمر تتألف من بانتوستانات كبيرة يجري تطويقها ببطء ولكن بثبات بعدد متزايد من المستوطنات الإسرائيلية الجديدة أو بتوسيع المستوطنات القائمة بالفعل.

وكل ذلك ليس عشوائيا، بل عملا قائما على السياسات. ومن بين آخر الأمثلة وأشدها جلاء على ذلك، سلوك إسرائيل في مواجهة الاحتجاجات الأخيرة في غزة وخططها المتعلقة بال خان الأحمر، وهو تجمع رعوي فلسطيني. وهناك حوالي ٢٠٠ شخص يعيشون في الخان الأحمر، لا تفصلهم سوى بضعة كيلومترات عن شرق القدس، وهي منطقة لطالما سعت إسرائيل إلى تقليص الوجود الفلسطيني إلى أدنى حد وتوسيع المستوطنات فيها. وتخطط إسرائيل لمحو ذلك التجمع قاطبة بدعوى أن جميع هياكله بنيت بصورة غير قانونية. وتدعي الحكومة أيضا أنها قدمت عرضا سخيا بنقل ذلك التجمع إلى موقع آخر، بل ذهبت إلى حد ضمان تحمُّل تكاليف النقل. وتزعم إسرائيل أيضا أن إجراءاتها شرعية. ألم تمنحها محكمة العدل العليا خاتم الموافقة؟ غير أن هذه الادعاءات ليست سوى مغالطات حاكها محامون متحمسون على نحو متأن استنادا إلى الأسس الباطلة والمجحفة من الشكليات القانونية الجوفاء.

أولا، لا جدال في أن تلك المنازل قد بنيت دون الحصول على ترخيص من السلطات الإسرائيلية. ولكن ذلك هو الواقع بالفعل، ليس لأن الفلسطينيين خارجون عن القانون بطبيعتهم، كما يزعم البعض في إسرائيل، وإنما لأنه لا خيار آخر أمامهم. فمن شبه المستحيل أن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على تراخيص بناء من السلطات الإسرائيلية لأن نظام التخطيط الذي وضعته إسرائيل في الضفة الغربية مصمم عمدا لخدمة المستوطنين وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم.

ثانيا، لم تذكر الحكومة أن موقعي إعادة التوطين اللذين تكرمت بعرضهما أدنى من المستوى المرغوب. فأحدهما يقع بجوار مقلب نفايات والثاني يتاخم منشأة لمعالجة مياه الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة توطين أهالي ذلك التجمع سيقوض تماما قدرتهم على كسب العيش.

وأخيرا، تجاهلت المحكمة العليا تماما في حكمها حقيقة نظام التخطيط في الضفة الغربية. فموافقة المحكمة العليا على قرار الحكومة لا تجعل الهدم عادلا أو حتى قانونيا. بل تجعل القضاة متواطئين بإثبات أن أقل ما يمكن أن يوصف به هذا الإجراء هو أنه يعادل جريمة الحرب المتمثلة في النقل القسري لسكان مشمولين بالحماية في أرضٍ محتلة.

وأصبح قطاع غزة بعدد سكانه البالغ قرابة ٢ مليون شخص، سجنا مفتوحا. وخرج سجناؤه في احتجاجات على مدار الأشهر الستة الماضية بعد معاناة دامت أكثر من عقد من الزمن تحت وطأة الحصار الإسرائيلي الذي تسبب في انهيار الاقتصاد وارتفاع حاد في معدلات البطالة وتلوث مياه الشرب، وتضاؤل إمدادات الطاقة، فضلا عن حالة اليأس الشديد. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، أصيب أكثر من ٥ ٠٠٠ فلسطيني بنيران الرصاص الإسرائيلي الحي، وقُتل أكثر من ١٧٠شخصا من بينهم ما لا يقل عن ٣١ قاصرا. ومنهم صبية صغار يافعين. فقد كان مجدي السطري وياسر أبو النجا وناصر مصبح في سن ال ١١ عاما عندما قتلوا.

وعلى غرار ما وقع بشأن الخان الأحمر، قضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشرعية السياسات الإسرائيلية تجاه قطاع

غزة فيما يتعلق بمجموعة من المسائل، بدءا من شرعنة مختلف جوانب الحصار وصولا إلى المصادقة مؤخرا على قواعد الاشتباك التي تبيح للقناصة الإسرائيليين إطلاق النار على المتظاهرين داخل غزة من مسافة بعيدة. ولكن المشكلة الوحيدة في كل ذلك تكمن في انتفاء كل ما هو شرعي وأخلاقي عن تلك الأفعال وأنها أبعد ما تكون عن القبول. مع ذلك، وما دامت تلك العملية الممنهجة والدؤوبة لا تثير غضبا دوليا ولا تحرك ساكنا دوليا، فقد سهل على إسرائيل أن تواصل بنجاح الإفلات من ذلك التناقض الاصطلاحي – فهي تضطهد الملايين من البشر من ناحية، ثم ينظر إليها باعتبارها ديمقراطية في الوقت نفسه. وباختصار شديد، فذلك هو النمط الذي يتّبعه الاحتلال: فالمؤسسات الإسرائيلية، التي لا تمثيل للفلسطينيين فيها، هي التي تسوّد وتمرّر أوراقا خطت بمكر وعناية لتبرير سياسة الهدم هذه: كيف يمكننا إضفاء شرعية قانونية على هدم ذلك المجتمع الرعوي؟ وكيف يمكن تبرئة عملية قتل أخرى؟ وكيف يمكننا الاستيلاء على تلك البقعة من الأرض الفلسطينية؟

وبفضل خبرتنا التي تزيد عن ٥٠ عاما، فإن لدينا متسعا من الوقت لحبك تلك المسرحية الهزلية. فنحن الآن خبراء في نسج واجهة شرعية تتيح لنا الإفلات بنجاح من أي عواقب دولية حقيقية. فلا صلة لأي من هذه الأفعال بالأمن، كما تدعي إسرائيل. بيد أنها تؤثر على ذلك الهيكل غير المبلور الذي نسميه عملية السلام في الشرق الأوسط. وإذا ما نظر المرء إلى ما وراء الستار الحاجب لهذه العملية، سيستطيع أن يرى أن النتيجة التي يفترض التوصل إليها عن طريق التفاوض ما هي في الواقع سوى تلك التي تمليها الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب يوما بعد الآخر.

والشيء الوحيد الخاضع للمعالجة هنا هو فلسطين. فلننظر في المقارنات التاريخية التالية. لقد كان قمع الناخبين هو حجر الزاوية في الجنوب الأمريكي في ظل قوانين جيم كرو. ولكننا فعلنا هنا ما هو أفضل من ذلك – إذ قمنا بأفضل من ذلك بكثير وهو محو إمكانية التصويت نفسها. وما دام الفلسطينيون الرازحون تحت وطأة الاحتلال غير مواطنين، فهذا يعني أنه لا يمكنهم التصويت، بل أكثر من ذلك أنهم غير ممثلين أبدا في المؤسسات الإسرائيلية التي تسيّر شؤون حياتهم. وسأُلقي نظرة على آليات التخطيط التمييزية والنظم القانونية المنفصلة في الأراضي المحتلة. فهي تذكّرنا بأخدود الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وبالطبع لا يمكن وصف المقارنتين بالتطابق الكامل ولكن أنّى لنا الدقة في التاريخ؟ فهو يمنحنا بوصلة أخلاقية تشير إلى رفض اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين بالقناعة الراسخة ذاتها التي رفض بها الضمير الإنساني تلك المظالم الفادحة.

ومع ذلك، يبدو أن لإسرائيل بوصلة أخرى توجه مسارها. وإذ تفعل ذلك، فهي عاكفة على إزالة أية عقبات قد تحول بينها وهدفها المنشود. وتسير الجهود الحالية الرامية لوضع تشريعات ضد منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية جنبا إلى جنب مع مساواة معارضة الاحتلال بالخيانة. وما تصريحات الحكومة الإسرائيلية قبيل اجتماع المجلس اليوم سوى مثال آخر مؤسف على روح العصر. ولذلك أتوجّه إلى رئيس الوزراء نتنياهو قائلا إنه لن يستطيع إسكاتنا أبدا، لا نحن ولا آلاف الإسرائيليين الذين يرفضون الحاضر القائم على التعالي والاضطهاد ويصرون على بناء مستقبل قوامه المساواة والحرية وحقوق الإنسان. فأنا لست خائنا ولست بطلًا أيضًا. فالأبطال الحقيقيون هم الفلسطينيون الذين يطأون بأقدامهم الحافية جمر هذا الاحتلال بشجاعة ومثابرة، وهم من يستيقظون في دجى الليل ليفاجأوا بالجنود يدهمون منازلهم، وهم من يعرفون أنّه عندما يقتل أحد أحبتهم فإن الإفلات من العقاب مكفول لجميع الجناة، إنهم الفلسطينيون الصامدون الراكزون على أرضهم رغم علمهم أن وصول الجرافات ما هو إلا مسألة وقت فقط.

إنني واحد من فريق يضم حوالي ٤٠ إسرائيليًا وفلسطينيًا ملتزما بغايته. ونحن لا نركز على عدد الدول الصحيح اللازم

للتوصل إلى حل. ونركز، بدلا من ذلك، على إعمال حقوق الإنسان. وهذا هو سبب رفضنا للاحتلال. إننا نرفض ذلك لأن الواقع الحالي غير متوافق كليًا تمامًا مع ما هو صحيح وما هو عادل. إنه واقع يتنافى كليًا تمامًا مع حياة الحرية والكرامة لمجمل ١٣ مليون شخص، من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، يعيشون بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. وهذا هو المستقبل الذي نسعى إلى تحقيقه. وحتى إذا بدا الآن بعيد المنال، ويتراجع أكثر فأكثر، يمكننا أن نجعل ذلك المستقبل واقعا. واتخاذ إجراءات دولية حازمة يمكن أن يحقق ذلك. وهذا هو الخيار غير العنيف الوحيد القابل للتطبيق. ويجب على العالم أن يبلغ إسرائيل بأنه لن يقف مكتوف الأيدي وسيتخذ إجراءات ضد استمرار تمزيق الشعب الفلسطيني.

ولن يدافع النظام الدولي القائم على القواعد عن نفسه، والتفتيت الناجح لفلسطين يضر بالفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ويضر كذلك بالقانون الدولي والقيم المكرسة فيه. ويتمثل دور مجلس الأمن والوفود الجالسة في هذه القاعة في الإشراف على ذلك تحديدا. إن المخاطر كبيرة. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء. وفي الواقع، لقد قرر بالفعل القيام بذلك، حتى ولو بطريقة محدودة للغاية. ومع ذلك، فإن من الأمور التي يتعين تسجيلها أنه ليس لدى الأمين العام حتى الآن سوى القليل ليبلغ به المجلس بشأن تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وقبل أن أختتم، أود إعادتنا جميعنا إلى قرية الخان الأحمر. إن ثمة حاجة شديدة وعاجلة إلى اتخاذ إجراءات هناك. وبينما تختبر إسرائيل عزم المجتمع الدولي لمعرفة إلى أي مدى يمكن أن يذهب ومدى السرعة التي يمكن أن يسير بها، فإن ما قد يحدث في أي يوم في الخان الأحمر الآن سيحدد مصير التجمعات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وتستمر بلا هوادة حتى الآن الاستعدادات الإسرائيلية لهدم الخان الأحمر. ولم يكن للبيانات الدولية الرفيعة المستوى أي تأثير، ولا حتى للصوت الموحد، كما تم التعبير عن ذلك في بيان صدر في ٢٠ أيلول/سبتمبر عن الأعضاء الأوروبيين الخمسة الحاليين في المجلس، والذين انضمت إليه العضو السابق إيطاليا والعضوان القادمان بلجيكا وألمانيا. وأوجه لهم خالص شكري وتقديري العميق على هذه البيانات. فلولا جهودهم، أشك في أن قرية الخان الأحمر كانت ستظل قائمة اليوم.

ومع ذلك، فقد ردت إسرائيل بالفعل على ندائهم بمواصلة الاستعدادات للهدم. وقبل أيام قليلة فقط، وصف وزير الدفاع هذه الإجراءات التي تشكل بالفعل نقلا قسريا بأنها ''نقل لمجموعة صغيرة من الناس داخل دائرة نصف قطرها عدة كيلومترات''. ودعا المجلس إلى وقف ''التدخل الصارخ'' في خطط إسرائيل، كما لو كان النقل القسري لسكان خان الأحمر، وهو خطوة استراتيجية في مشروع التفكيك الذي تنفذه إسرائيل، مسألة محلية وداخلية. وقد تحدث أعضاء مجلس الأمن وتلقوا إجابة إسرائيل. ويجب أن يتبع ذلك اتخاذ إجراءات الآن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد إلعاد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ بحرارة دولة بوليفيا المتعددة القوميات على توليها رئاسة مجلس الأمن ونعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي، على قيادتكم المقتدرة للمجلس.

وأشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم. كما أتوجه بالشكر إلى السيد حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسليم على عرضه، الذي كشف المزيد عن الحقائق الكئيبة للوضع وعلى تعبيره عن شواغل المجتمع

المدني، الذي يشهد محنة شعب يتم انتهاك حقوقه الإنسانية بشكل صارخ وتدمير فرص السلام والاستقرار للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وإزاء هذه الخلفية وبالنظر إلى التطورات العديدة المؤسفة التي حدثت منذ مناقشتنا الأخيرة (انظر S/PV.8316)، بما في ذلك التدابير العقابية المتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، من الضروري توضيح بعض المسائل.

يجب ألا نساوي مطلقا بين الدفاع عن الحقوق الشخصية وحقوق الآخرين وبين عدم احترام أي شخص أو أن يساء فهمه على أنه استفزاز. إنه في الواقع التعبير الأمثل عن احترام حقوق الفرد وكرامته، بغض النظر عن العواقب. وعندما قال المواطن الأمريكي باتريك هنري ''أعطني حريتي أو أعطني الموت''، فإنه لم يكن يستفز أحدا أو يظهر عدم الاحترام له، بل كان يصر على حقه في العيش بحرية. واعتُبر ذلك عملاً من أعمال البطولة، والشجاعة الأخلاقية والتبجيل للحرية التي تستحقها البشرية جمعاء. وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على حق جميع الشعوب في تقرير المصير.

ومع استمرار حرمان الفلسطينيين من هذا الحق، فقد تم التأكيد عليه والدعوة إلى إعماله في قرارات وإعلانات لا تحصى حظيت بتأييد أغلبية ساحقة من الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم. إن حقنا في تقرير المصير والعيش بحرية هو حق مشروع وغير قابل للتصرف، وهو حق لن نتخلى عنه أبداً ولن نتفاوض عليه مع أي طرف، ولن نطلب الإذن بممارسته من أحد. ومن حق أبناء الشعب الفلسطيني ممارسة هذه الحق وهم سيمارسونه وحدهم، كما كان الحال بالنسبة لجميع الشعوب التي مارست حق تقرير المصير. فلماذا، بعد كل هذه السنوات، وبالنظر إلى تقدم البشرية والتفاهمات التي تم التوصل إليها بشأن الرغبة والحق العالميين في الحرية، لماذا يُتوقع من الشعب الفلسطيني أن يكون مختلفا؟ ولماذا يُتوقع منه أن يخضع إلى الأبد للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية؟

كما تم التأكيد في هذه القاعات سنة بعد أخرى على حقيقة أن السلام لا يمكن أن يتحقق أبدا في غياب حقوق الإنسان ولا يمكن أبدا أن يقوم على تجريد الآخرين من إنسانيتهم. وقد ثبت ذلك مرارا وتكرارا عبر التاريخ. ومن ثم، فإننا نتفق مع البيان الذي أدلت به في الماضي القريب ممثلة الولايات المتحدة الدائمة، السيدة هيلي، أمام مجلس العلاقات الخارجية حيث قالت،

> ''لا يمكن تحقيق السلام والأمن بمعزل عن حقوق الإنسان ... فالناس اليائسون الذين يتعرضون للإذلال والإيذاء سيلجأون حتما إلى العنف''.

وصحيح أن مثل هذا الوضع لا يمكن أبداً أن يكون سبيلاً إلى تحقيق السلام، ولن يكون السلام المفروض على هذا النحو قابلاً للحياة أبداً. وحالة فلسطين ليست استثناء. ولكن ورغم الأزمة الشديدة لحقوق الإنسان التي يعاني منها شعبنا، فإنهم يواصلون في أكثر الأحيان اختيار أسلوب اللاعنف والاحتجاج السلمي.

ومع ذلك، فإن ما نشهده هو بالضبط سياسات قصيرة النظر وغير إنسانية حيث تختار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، دائما العنف وتعامل السكان المدنيين الفلسطينيين بوحشية وتستعمر أراضيهم دون عواقب بالمرة، تدعمها في ذلك قرارات الولايات المتحدة الأخيرة التي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وتضغط على القيادة الفلسطينية وتشوه صورتها وتُسيس المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك لأكثر من ٥,٤ مليون لاجئ فلسطيني.

وكجزء من محاولة فرض ما يسمى بصفقة السلام، لا تعمل تلك السياسات شيئا للمساعدة في التغلب على المأزق السياسي بل تفاقمه وتتسبب في زيادة انعدام الثقة، الذي هو أصلا عند أعلى مستوياته. وعلاوة على ذلك، تحكم تلك السياسات مسبقا على حلول عادلة للمسائل الجوهرية وتقوضها، متسببة

في إطالة أمد النزاع، الأمر الذي لا يعمل إلا على كفالة المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن والمشقة.

إننا نرفض رفضا قاطعا هذه السياسات والخطاب السلبي المشوه والعقابي المصاحب لها، الذي يحط من قدر شرعية التطلعات الوطنية الفلسطينية وينكر حقوقنا بما في ذلك حقوق اللاجئين. كما إننا نفند المحاولات الرامية إلى النيل من مصداقية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تعمل على أساس ولاية قوية من الجمعية العامة وظلت على الدوام محل إشادة البلدان المضيفة والمجتمع الدولي – بما في ذلك الولايات المتحدة – على برامجها الإنسانية والإنمائية النموذجية وإسهامها المشهود له في الاستقرار الإقليمي على مدى عقود.

إننا نرفض قبول هذه السياسات والخطاب وندافع باحترام عن حقوقنا، على النحو المنصوص عليه في العهود العالمية وفي عدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. نحن نفعل ذلك سلميا وبثبات، ملتزمين بجميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والمدنية لكفالة نيل حقوقنا. ونرفض الذرائع المستخدمة لمواصلة إنكار تلك الحقوق وإعفاء إسرائيل من تحمل المسؤولية عن انتهاكاتها. ولا يمكننا أن نقبل استمرار الاسترضاء والتردد في تحميل إسرائيل المسؤولية عن جرائمها، حتى وهي تواصل بشكل صارخ انتهاك جميع التزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، تهدد بقاء شعبنا في حد ذاته في وطنه، بل وتجاهر بهذا بأبشع الطرق.

لا يمكننا أن نقبل استمرار التشدق بالحديث عن عملية السلام، بينما تواصل إسرائيل إثبات مدى خواء التزامها بالمفاوضات وبحل الدولتين، مع ترسيخ احتلالها والاستهزاء بالمجتمع الدولي والمطالبة مع ذلك بمعاملة تفضيلية. لا ينبغي أن يسمح لإسرائيل بمواصلة إحباط مفاوضات ذات مصداقية ترمي إلى تحقيق حلول عادلة لقضايا الوضع النهائي – القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن والمياه والسجناء – وهي حلول نعلم جميعا أنها ضرورية لتحقيق السلام والأمن بين الشعبين.

وينبغي لكل الذين يدعون إلى المفاوضات أن يؤكدوا على أنها يجب أن تستند إلى المعايير والمرجعيات القائمة منذ أمد بعيد المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. هذه ليست شروطا مسبقة؛ إنها أساس وضمانات السلام العادل، الذي يعني بطبيعته معالجة الشواغل والحقوق المشروعة للجانبين كليهما. إن محاولة استيعاب المطالب والمطالبات والأعمال غير المشروعة لن تحل أبدا المشكلة؛ إنها لن تؤدي إلا إلى إيجاد مشاكل جديدة، كما رأينا على مدى السنوات الـ ٢٥ المرهقة والعقيمة لعملية أوسلو.

وكما أكد الأمين العام الأسبق الراحل، كوفي عنان، في واحدة من آخر الأعمال التي خطها باسم مجلس الحكماء، فيما يتعلق بالنزاع:

”إن شعبا يحرم من حريته وكرامته لا يمكن على الإطلاق جعله مسالما. ولا أن يقبل بخنوع بتسوية يفرضها غرباء تعيد ترسيم الحدود وتعيد تعريف السيادة من دون موافقة جماهيرية. يجب الترحيب من حيث المبدأ بأي نهج جديد تجاه صنع السلام.... ومع ذلك، إذا لم يعالج الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك النزع التاريخي للأراضي والتوسع الاستيطاني غير القانوني، ووضع القدس بوصفها عاصمة مشتركة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، فإن الصفقة مآلها الفشل.“

تلك الكلمات ترن منذرة بالخطر اليوم. ظللنا ندعو المجتمع الدولي باستمرار إلى الوفاء بمسؤوليته الجماعية عن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وهذه السنوات الـ ٧٠ من الظلم. ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم، حيث نحض مجلس الأمن على القيام بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتصرف وفقا لقراراته، بما

في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وإلى معالجة الأسباب الجذرية والإسهام بشكل ملموس في تحقيق حل يكون عادلا وشاملا ودائما. وظللنا كذلك نؤكد باستمرار التزامنا بحل الدولتين بوصفه السبيل إلى تحقيق السلام، مصرين، مع ذلك، على أنه يجب أن يكون سلاما عادلا - وليس سلاما يجرد شعبنا من أرضه وحقوقه. ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

كيف يمكن للذين يسعون إلى صنع السلام أن يتغاضوا عن الانتهاكات التي ترتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل وتدميرها لآفاق السلام، ويدعموها ويبرروها؟ عليهم ألا يبرروا أو يغضوا الطرف عن القتل الوحشي للمدنيين الأبرياء الذين حرموا بوحشية من الحماية من قبل مجتمع دولي ظل يسترضي ويسلح الاحتلال لأقصى حد دون ندم يذكر. وفي حين أن البعض قد ينظر إليهم على أنهم مجرد إحصاءات، فإن الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا - بمن فيهم أكثر من ٢٠٠ محتج سلمي، منهم ٤٥ طفلا على الأقل، منذ أن بدأت مسيرة العودة الكبرى في غزة، وبمن فيهم أم لثمانية أطفال، هي عائشة محمد ربيع، التي قتلت الأسبوع الماضي في الضفة الغربية على يد مستوطنين إسرائيليين، فضلا عن عشرات الآلاف الذين أصيبوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية - ليسوا مجرد أرقام بالنسبة لنا، بل إنهم أخواتنا وإخواننا الذين نحزن لآلامهم وفقدانهم ويؤثرون علينا تأثيرا كبيرا، ولا سيما على إيماننا الجمعي بأن العدالة والسلام أمران يمكن تحقيقهما.

عليهم ألا يتغاضوا عن محاولات إزالة الناس - البشر - كالقمامة ويبرروها، من دون أي اعتبار لحقوق وكرامة، أو لهدم منازلهم وحياتهم. إن النقل القسري للسكان، كما يحدث في قرية خان الأحمر البدوية، وشهدناه مرات عديدة من قبل في الأرض الفلسطينية المحتلة على مر السنين، يشكل تطهيرا عرقيا. هذا ليس مجرد قرار من قبل ما يسمى بجهاز إسرائيل القضائي، الذي أثبت أنه يخدم الاحتلال ويدعمه وحيث تنعدم فرص الحد الأدنى من العدالة للفلسطينيين؛ هذا جريمة حرب.

عليهم ألا يتغاضوا عن استعمار أراضي الشعب المتوارثة، أو يبرروا له أو يدعموه بأي شكل من الأشكال، إذ ترتكب بشكل صارخ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث لا تواصل الحكومة الإسرائيلية أنشطتها الاستيطانية غير القانونية بجميع مظاهرها فحسب - في انتهاك صارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولعدد لا حصر له من القرارات - بل وتعلن صراحة عن نيتها ضم أرضنا، مع قيادة مسؤولين، بمن فيهم ما يسمى بوزير العدل، للحملة في ازدراء واضح وصريح للقانون الدولي والمجتمع الدولي.

عليهم ألا يتغاضوا عن أو يبرروا سجن مليوني فلسطيني في غزة في ظل الحصار غير المشروع للاحتلال، الذي تسببت إسرائيل من خلاله في دمار إنساني واجتماعي واقتصادي، فضلا عن استغلال وتعميق الانقسام الفلسطيني، الذي لا يزال، للأسف، يشكل وصمة مظلمة في تاريخنا الوطني لم تمح رغم العديد من محاولات المصالحة، بما في ذلك الجهود المهمة لأشقائنا من مصر، التي نقدرها كثيرا.

وعليهم ألا يتغاضوا أو يلتمسوا الذرائع لسجن واحتجاز وإساءة معاملة الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم مئات الأطفال، من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، أو تشويهاتها المخادعة بشأن الرفاه الاجتماعي لأسر السجناء والشهداء بينما تستمر في محاولاتها لتقويض وإضعاف جميع مؤسساتنا.

ويجب عدم التغاضي عن أو تبرير التطرف الديني أو التحريض والكراهية؛ أو تأليب دين ضد آخر مهددين بذلك حرمة الأماكن المقدسة، بما فيها الحرم الشريف؛ أو شرعنة العنصرية والتمييز والفصل العنصري، والقوانين العنصرية التي تعتبر شعباً متفوقا على شعب آخر وتمنحه حقوقا حصرية في الأراضي، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، في الوقت الذي تنكر فيه هذه الحقوق على السكان الفلسطينيين الأصليين في وضع لا يصنف إلا بالفصل العنصري.

وكون أن السلطة القائمة بالاحتلال تشعر بالحصانة من المساءلة، حتى وهي تقتل المدنيين الأبرياء وتنتهك جميع معايير ومبادئ القانون الدولي، إنما يعمق الشك في إمكانية تحقيق سلام عادل، خصوصا بين شبابنا الذين تتبخر آمالهم. وكون أن الاحتلال غير المشروع مستمر لأكثر من نصف قرن، دون القيام بأي عمل ملموس لإنهائه، ليس مخاطرة بمستقبل شعبنا والمنطقة فحسب، بل هو تدمير لمصداقية النظام الدولي وقوانينه، التي خاض العالم حروبا وقدم تضحيات بشرية ومادية هائلة لبنائها وتوطيدها وحمايتها.

وما نطالب به – إنهاء الاحتلال والظلم التاريخي – ليس مجرد دعوة إلى احترام وإعمال حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف والتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني، بل هو دعوة للمجتمع الدولي إلى احترام المبادئ العالمية والمعايير الأخلاقية التي وضعها بنفسه وقبلها باعتبارها نواميس أساسية، وهي كلها في خطر جسيم في هذه اللحظة الحرجة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لدي بضعة تعليقات على السيرك المنصوب اليوم في هذه القاعة. ”بتسليم“ منظمة إسرائيلية يمولها الاتحاد الأوروبي وحكومات أوروبية. وقد دُعيت إلى مجلس الأمن اليوم من قبل بوليفيا – وهي دولة ذات سجل رهيب في مجال حقوق الإنسان – لتشويه ديمقراطيتنا القوية، ولكن كان لذلك في الواقع أثر معاكس تماما. ومن خلال دعوة بتسليم، برهنت بوليفيا حقيقة على قوة ديمقراطية إسرائيل النابضة بالحياة. وإنني أتحدى جميع الحاضرين في العثور على فلسطيني أو بوليفي واحد يمكن أن يجرؤ على التشهير بحكومة بلاده في مجلس الأمن. في أفضل الأحوال، قد يلقى به في السجن، وإن كان الأرجح أن الأمر سينتهي به إلى القتل.

وأود أن أقرأ الترجمة الإنكليزية لمقطع قصير من كتاب مدرسي رسمي للسلطة الفلسطينية، جاء فيه،

”هناك مكان بارز للأبطال في كل أمة. لقد ضحوا بكل شيء. وينبغي تذكرهم إلى الأبد، ويجب أن نفخر بهم. والأمة تزداد فخرا وهي تكسب المزيد والمزيد من الأبطال. فلولا أبطالنا، ما كانت لنا أمة.“

الصفحة التالية من الكتاب المدرسي تعدد من يسمون بالأبطال، مثل دلال مغربي، الإرهابية المسؤولة عن مذبحة قتل فيها ٣٨ من الأبرياء. ومقابل القتل، وُصِفت في الكتاب بأنها ”تاج على رأس أمتها“.

هذا المقطع من كتاب مدرسي أذن محمود عباس به للعام الدراسي الحالي. هذه ثقافة الكراهية التي يبثها عباس أعرضها على المجلس. وهي السبب في أن أطفال المدارس الفلسطينية يتعلمون أنه من الأفضل قتل يهودي بدلا من إيجاد عمل. لن يسمع المجلس ذلك من السيد منصور أو السيد إلعاد، ولكن اللوم يقع على محمود عباس. فخلال السنوات الثلاث عشرة من حكمه، لم يفعل عباس شيئا سوى بث ثقافة الكراهية المتفشية تلك، والتمكين من حرب وشيكة بين حماس وإسرائيل. إنه يدعو إلى التسامح بالإنكليزية وإلى الإرهاب بالعربية. وإذا كان أعضاء المجلس يهتمون بالحقيقة فعلا، فعليهم قراءة ترجمات خطب عباس العربية. فهو لا يعترف بإسرائيل. وينعتنا بالعنصرية. ويحاول تقديمنا إلى المحكمة. لقد قاد شعبه على طريق التدمير الذاتي والبؤس، وسرق فرصته في حياة جيدة. وعوضا عن أن يكون شريك سلام، فإن محمود عباس هو العقبة أمام السلام. وإذا كان الأعضاء يأملون في رؤية مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين، سوف ينضمون إلينا في توجيه أصابع الاتهام إلى عباس.

نحن على شفا تصعيد كبير في غزة. في الليلة الماضية، أطلق صاروخان من غزة إلى إسرائيل. ضرب أحدهما بئر سبع واستهدف الآخر تل أبيب. حماس أضرمت النيران في أكثر من ٨ ٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية الإسرائيلية. وأطلقت ما لا

يقل عن ٣٠٠ صاروخ على إسرائيل هذا العام وحده. وهي ترسل الآلاف من المشاغبين لارتكاب العنف على حدودنا الجنوبية كل يوم تقريبا. إنها تسرق أموال المعونة الأجنبية لتوسيع ترسانتها من الأسلحة وتستخدم الإسمنت المخصص للمدارس والمستشفيات لبناء أنفاق الإرهاب. لقد اكتشفت إسرائيل ودمرت للتو نفق الإرهاب الخامس عشر الذي عُثر عليه منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

وما فتئت إسرائيل توجه رسالة قوية إلى حماس أنه لن هناك ما يبرر الإرهاب وأنها ستدفع ثمنا باهظا لمهاجمة إسرائيل. لكننا لم ننس عباس. إنه يتخذ إجراءات فعالة لدفع سكان غزة إلى التطرف وإطالة معاناتهم. ولمآربه السياسية المغرضة، فإن عباس يدفع إسرائيل وحماس إلى الحرب التي يمكن أن تبدأ في أي يوم.

وما زال عباس يمنع توفير التمويل الدولي الهام لسكان غزة على مدى عدة شهور.

ولقد استمعنا إلى السيد ملادينوف في ذلك الخصوص. واليوم، لا يتقاضى ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ من العاملين الفلسطينيين في غزة مرتباتهم من عباس، ويعيش نصفهم دون خط الفقر. وارتفع معدل البطالة إلى نسبة ٥٣ في المائة. وتعيش الأسر بالقليل من خدمات الكهرباء أو الوقود، بل وبالقليل من المياه النظيفة. وحين عرض أحد البلدان العربية توفير مبلغ ٦٠ مليون دولار للمساعدة في دفع تكاليف الكهرباء في غزة، رفض عباس وهدد بزيادة الأوضاع سوءا لسكان غزة إذا ما تجاهلت البلدان تلك الأوامر ووفرت الأموال اللازمة. ورفض عباس الآن تقديم المساعدة من إسرائيل والولايات المتحدة، بل حتى من الأمم المتحدة. فهو يستغل الأوضاع المتردية في غزة طمعا في البقاء في السلطة.

وفي يهودا والسامرة، فإن عباس مذنب بنوع آخر من أنواع الاستغلال – فسياسة ”ادفع لتذبح“ الشائنة التي يتبعها لا تزال شعلة حملة التحريض التي يقودها عباس. ففي ميزانية السلطة الفلسطينية خصص عباس مبلغ ٣٥٥ مليون دولار لتمويل سياسة ”ادفع لتذبح“. ويعادل ذلك نسبة ٧ في المائة من إجمالي ميزانية السلطة الفلسطينية. ولكي أضع ذلك في منظوره الصحيح – فنسبة ٧ في المائة من ميزانية بوليفيا في العام الماضي كانت تزيد على ١ بليون دولار، ونسبة ٧ في المائة من ميزانية السويد كانت قيمتها ١٩ بليون دولار، ونسبة ٧ في المائة من ميزانية هولندا تبلغ قيمتها ٢٤ بليون دولار. فتصور أن كل هذه الأموال قد أنفقت للتشجيع على قتل اليهود.

وتتمثل تلك السياسة الإجرامية في قتل الناس، وهذا ما حدث قبل عشرة أيام، ولم يكن ذلك اليوم سوى بداية أسبوع عمل عادي. ففيه دخلت كيم ليفينغروند يهزكل وزيف هاجبي إلى مكتبيهما مثلما يفعلان عادة في كل يوم أحد في إسرائيل. وكانا يعملان في منطقة باركان الصناعية، وهي عبارة عن مجمع صناعي يعمل فيه الآلاف من الإسرائيليين والفلسطينيين جنبا إلى جنب. وكان عمر كيم ٢٨ عاما، وهي أم لطفل عمره عام واحد. وكان عمر زيف ٣٥ عاما وهو أب لثلاثة أطفال. وسرعان ما تحوّل أسبوع العمل العادي ذاك إلى مجزرة. فقد تحوّل زميلهما الفلسطيني في العمل – وهو شخصي يعرفانه كيم وزيف – إلى إرهابي في ذلك اليوم. واستخدم تصريح عمله لدخول المصنع مثلما اعتاد أن يفعل في أي يوم آخر. ولكنه أتى هذه المرة ببندقية كان يخفيها في حقيبته. وتمكن من عبور الحراسة الأمنية ودخل إلى المكتب الذي كانت كيم وزيف يجلسان فيه، ومن ثم مضى إلى تقييدهما وقتلهما دون أي ذنب ارتكباه.

وبذلك، فقد أربعة أطفال آباءهم بينما أصبح زوجان وحيدين بعد أن فقدا شريكيهما، وعانى ذلك الوسط الصناعي جرحا آخر من جراء الإرهاب. ولا يزال القاتل طليقا ولكنه لن يختفي إلى الأبد، فسوف نلقي القبض عليه وسيدفع ثمن جرمه. بل سيدفع عباس أيضا، وأعني بذلك أن عباس سيدفع له. فسوف يدفع ما مجموعه ٣ ملايين دولار لذلك الحيوان خلال فترة سجنه المؤبد. وذلك هو إرث عباس – أن يذبح

الإسرائيليين الأبرياء ويتلقى مكافأة على ذلك مدى الحياة. ويعادل مبلغ الـ ٣٥٥ مليون دولار الذي يدفعه عباس للإرهابيين أيضا ما يزيد على نسبة ٤٥ في المائة من المعونة الأجنبية التي سيتلقاها الفلسطينيون في عام ٢٠١٨. ويعني ذلك أن ما يقرب من نصف كل دولار يقدم إلى الشعب الفلسطيني لبناء الطرق والمدارس يذهب إلى جيوب أولئك الذين يقتلون اليهود. وعليه، إذا لم يتوقف المانحون عن تمويلهم، فإنهم متواطئون مع سياسة ''ادفع لتذبح'' هذه. وفي وقت مبكر من هذا العام، سنّت الولايات المتحدة وإسرائيل تشريعات لتجميد المدفوعات إلى السلطة الفلسطينية إلى أن تضع حدا لبرنامجها ''ادفع لتذبح''. وخفضت أستراليا أيضا تمويل المعونة التي تقدمها إلى الفلسطينيين، خشية أن تموّل الإرهاب. واستجابة لذلك، أكد عباس عزمه على الاستمرار في تلك المدفوعات بقوله ''سندفع حتى وإن بقي لدينا فلس واحد''.

ولذلك، فإن أولوية عباس واضحة. وما دام هدفه هو التحريض، فينبغي أن تكون أولويتنا هي توجيه الاتهام إليه. وإذا لم تكن هناك ثقافة للكراهية والتحريض وأموال تدفع للإرهابيين ولا تمجيد للقتل، فتصور كيف يكون حال إسرائيل والفلسطينيين اليوم. وإذا كان هناك زعيم فلسطيني حريص ومهتم بشعبه حقا، فربما تأتّى لنا حل للنزاع. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بمنطق بسيط للغاية: فليس بوسعهم أن يتوقعوا الحصول على نتائج مختلفة ما دامت المعادلة باقية كما هي دون تغيير. ولئن كانوا يريدون تغيير الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون والإسرائيليون بالفعل، فإن عليهم تغيير المعادلة القائمة. ويكون ذلك بإزالة مصدر ثقافة الكراهية وتعليم الإرهاب. وعندما يزول ذلك المصدر، أي عندما يولى عباس، عندئذ فحسب، سنرى مستقبلا أكثر إشراقا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بصفتي ممثلة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، فإنني لا أرغب في الرد الآن على الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل إسرائيل إلى بلدي.

وبصفتي رئيسة لمجلس الأمن، أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الغنية بالمعلومات، والتي نعرب عن تقديرنا لها. وعلى النقيض من ذلك، كانت الإحاطة التي قدمها السيد إلعاد ضربا من المعلومات المشوهة والأحادية الجانب التي كثيرا ما تقدم هنا في الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وقضية فلسطين. ولذلك السبب، كثيرا ما أحاول إعطاء بعض التنوع لمناقشاتنا بشأن التحديات التي تواجه الشرق الأوسط. وبدلا من تكرار النقاط المكررة البالية نفسها في هذه الجلسة الشهرية، سأغتنم هذه الفرصة للتركيز على مسألة بالغة الأهمية تحدث اليوم في الشرق الأوسط – وهي مسألة حظيت باهتمام أقل بكثير مما تستحقه. وأحث زملائي على الإصغاء إليها جيدا، إذ ربما تكون ذات تأثير على بلدانهم وهم لا يعلمون.

أولا، وعلى سبيل إعطاء خلفية بسيطة جدا عن الأمر، من المتوقع أن تحيي إيران في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أي في غضون أقل من أسبوعين، ذكرى يوم ميليشيا الباسيج الطلابية. فماذا الذي يحتفل به في يوم ميليشيا الباسيج هذا؟ إنه ذلك اليوم الذي ارتدى فيه صبي إيراني يبلغ من العمر ١٣ عاما – خلال الحرب بين والعراق – حزاما ناسفا بقنبلة يدوية وقفز إلى دبابة عراقية كانت قادمة في الطريق. وكان اسم ذلك الصبي محمد حسين فهميده. وكان الأطفال الجنود مثل حسين إحدى السمات المروعة للحرب بين إيران والعراق. وكان الأطفال يُرسَلون إلى ساحات المعارك وقد عُلّقت على أعناقهم مفاتيح الجنة المصنوعة من البلاستيك. ولم يكونوا جنودا أساسيين لأنهم لم يتلقوا تدريبا حربيا. وفي الحروب التي تخوضها القوات العسكرية المؤلفة من الجنود المقاتلين المدربين، فإن عدد الجرحى عادة ما يفوق عدد القتلى. غير أن الأطفال الجنود الإيرانيين

كانوا يُستَخدمون بوصفهم وقودا للحرب وكاسحات ألغام بشرية. وبالتالي، فاق عدد القتلى كثيرا عدد الجرحى في تلك الحرب. ووفقا لإحصاءات الإيرانيين أنفسهم لقي ٣٦ ٠٠٠ من الأطفال في سن المدرسة حتفهم وأصيب نحو ٣ ٠٠٠ طفل آخرين بجراح في الحرب بين إيران والعراق.

فما مغزى ذلك التاريخ اليوم؟ ما زال البعض من أعضاء المجتمع الدولي يعاني من سوء الفهم والوهم بأنه ربما يكون النظام الإيراني جهة دولية مسؤولة، وربما يتقيد بقوانين المجتمعات المتحضرة. وقد يعتقد البعض أن طهران ربما تبدي اهتماما أفضل بحياة الشعب الإيراني، وأن تعطي ذلك أولوية على النشر القسري لسلطة النظام الحاكم ونفوذه.

وهنالك جوانب كثيرة لدى النظام الإيراني تتعارض مع هذا الأساس. ومن أكثر التناقضات وضوحاً استمرار استخدام الأطفال للقتال والموت في العدوان الإيراني في الخارج. وقد حوّلت الحكومة في طهران منذ وقت طويل وفاة محمد حسين فهميده إلى أداة دعائية لتجنيد الأطفال وتدريبهم على الحرب. ولا تزال تستخدم هذه الذكرى من ماضيها الهمجي للتشجيع على المزيد من الهمجية. إن استخدام الأطفال الجنود أمر مشين أخلاقياً ترفضه كل دولة متحضرة، بينما تحتفل إيران به.

إن قوات الباسيج للمقاومة هي قوات شبه عسكرية تعمل في إطار فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وبالإضافة إلى تضييق الخناق على المنشقين وإنفاذ الأمن الداخلي في إيران، تلقّن قوات الباسيج أطفال المدارس وتوفّر التدريب على القتال للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً. ثم يتم إجبار الأطفال على القتال في الخارج لصالح قوات الحرس الثوري. وعلى الأقل منذ أوائل عام ٢٠١٥، استخدم النظام الإيراني الباسيج لتجنيد وتدريب الأطفال الإيرانيين للقتال في سورية دعماً لنظام الأسد الوحشي. ويستهدف الباسيج أيضاً المهاجرين الأفغان في إيران – وأعمار بعضهم لا تتجاوز ١٤ عاماً – للقتال في سورية.

وقد تتبعت الولايات المتحدة الأموال التي تمول التجنيد والتدريب والنشر القسري للأطفال الجنود في إيران. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، حددنا مصادر تمويل الباسيج واتخذنا الإجراءات لعزلها عن الاقتصاد العالمي والنظام المالي. وقبل يومين، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة بالولايات المتحدة جزاءات على شبكة من ٢٠ من الشركات والمؤسسات المالية الإيرانية التي توفّر التمويل لقوات الباسيج. وهذه الشبكة عميقة الجذور في الاقتصاد الإيراني. وهي تتألف من مصالح تجارية ببلايين الدولارات تعمل في صناعات إيران للسيارات والتعدين والفلزات والمصارف. وتستخدم هذه الشبكة شركات وهمية لإخفاء ملكية تلك المصالح. وتمارس العديد من تلك الشركات أنشطة تجارية دولية كبيرة في أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا.

تستهدف إجراءات الولايات المتحدة المصارف وشركات الاستثمار وشركات التعدين والصناعة التحويلية الفرعية. وهي تشمل أكبر شركة لصناعة الجرارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تضم أكبر منتج فولاذ في إيران، والذي يوجه ملايين الدولارات كل سنة إلى الباسيج وشبكته المالية. لقد قامت وزارة الخزانة بأعمال محاسبة جنائية رائعة للكشف عن الشبكات الخفية والمتداخلة للأعمال التجارية والمؤسسات المالية التي تموّل أعمال قوات الباسيج.

وهي خير مثال، بالنسبة لكل من يهتم بالنظر فيها، على ما يغذي سخط الشعب الإيراني اليوم. إن الاقتصاد الإيراني مكرّس على نحو متزايد لتمويل قمع الإيرانيين في الداخل والعدوان في الخارج. وفي هذه الحالة، تموّل المؤسسات التجارية والمالية الإيرانية الضخمة جريمة الحرب المتمثلة في استخدام الأطفال الجنود. وهذا إرهاب ملازم لها. يشعر الشعب الإيراني عن حق بكراهية تجاهه فيخرج إلى الشوارع للاحتجاج. وما يزيد الطين بلّة أن الباسيج يستخدمون الأموال المسروقة من الشعب لمنع الاحتجاجات بالقوة واعتقال المحتجين.

ويتجاوز الإدراج في القائمة الذي أعلنته وزارة الخزانة بالولايات المتحدة الممتلكات أو المصالح في الولايات المتحدة أو التي في حوزة أشخاص تابعين للولايات المتحدة. فكل من يتورط في معاملات مع تلك الكيانات المدرجة على قائمة الجزاءات يمكن أن يُدرَجوا هم أنفسهم وأي مؤسسة مالية تشارك عن علم في معاملات مع تلك الكيانات ويخضعوا لجزاءات الولايات المتحدة. إن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران واسعة وعميقة، وذلك لسبب وجيه. إن أي شركة أو فرد يتعامل مع تلك الشبكة الإيرانية يُعدّ متواطئاً في إرسال الأطفال إلى الموت في ساحات المعركة في سورية وفي أماكن أخرى.

وستفعل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لوقف تدفق الأموال الدولية إلى خزينة النظام الإيراني. وأشكر الجميع على الاستماع اليوم وعلى الاهتمام بهذه الأزمة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحدث في قلب الشرق الأوسط. وأحث زملائي على الانضمام إلى الولايات المتحدة في المساعدة على حماية الأطفال الإيرانيين من الحكومة التي من المفترض أن تحميهم.

السيد أشيكبابيف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته المفصلة والموضوعية بشأن آخر المستجدات عن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أركز على بعض التطورات في الشرق الأوسط التي تسببت في الاضطرابات العامة، لا في المنطقة فحسب بل أيضاً خارجها، مع تزايد انعدام الأمن والعواقب الوخيمة التي جرّتها على الصعيد العالمي. كما أن لهذه النزاعات العنيفة آثاراً خطيرة على نحو متزايد على البلدان الواقعة في أفريقيا وجنوب ووسط وجنوب شرق آسيا ومناطق أخرى.

إن موقف كازاخستان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح جداً ولا يزال دون تغيير. ونعرب عن تأييدنا لحل الدولتين وندعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات، ولا سيما في شكلها الثنائي ودون شروط مسبقة. وينبغي أن يجري ذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الآليات والمبادرات، مثل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام.

إننا نؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدودها الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن الضروري بدء المحادثات المباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة من خلال منحها ما يسمّى بالوضع النهائي من خلال التوقيع على معاهدة أساسية توفّر الأمن لكل من إسرائيل وفلسطين.

وبالانتقال إلى غزة، نشعر بالجزع إزاء الزيادة في الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين. ونكرر التأكيد على أنه يتوجّب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تضبط استخدام القوة، التي ينبغي ألا تُستخدم إلا كملاذ أخير. ونؤكد أيضاً دعوتنا للفلسطينيين لتجنب الاستفزازات. ويجب إجراء تحقيق شامل في جميع الحوادث التي وقعت في غزة وتقديم الفاعلين للعدالة. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى وقوع المزيد من الضحايا، ولا سيما التدابير التي يمكن أن تعرض المدنيين للأذى. ترى كازاخستان أن غزة تظل جزءاً لا يتجزأ من حل الدولتين، وفقاً لما يتصل بذلك من قرارات الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تخفيف الضغوط الإنسانية عن غزة سيخفف من حدة التوتر وخطر التصعيد. وعلاوة على ذلك، ندعو السلطة الفلسطينية وحماس إلى العمل بجدية مع مصر بشأن المصالحة والمضي قدماً في تنفيذ اتفاق القاهرة المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وإننا نشعر بالقلق إزاء الانسحاب المؤقّت للموظفين الدوليين من غزة، عقب سلسلة من الحوادث الأمنية المثيرة للقلق

التي تؤثر على الموظفين، الذين تعرضوا للمضايقة ومنعهم من القيام بواجباتهم. إن الحالة المالية الصعبة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تبعث على القلق، ولا سيما نداء الطوارئ من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤيد دعوات الوكالة الموجهة السلطات المحلية في غزة إلى توفير حماية فعالة للأفراد والمرافق.

وفيما يتعلق بسورية، تؤمن كازاخستان بأن عملية أستانا تحمل إمكانات كبيرة لتوجيه المحادثات بين الأطراف السورية نحو السلام في الأجل الطويل ومن أجل دعم عملية جنيف. وندعو الفريق الدولي لدعم سورية والبلدان الأخرى للمساعدة على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وبيانات فيينا وغيرها من النصوص.

وفيما يخص لبنان، مع نجاح عقد الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو، يحدونا الأمل في أن الحكومة الجديدة يمكن أن تتشكل قريباً مع توطيد الدستور من خلال عملية ديمقراطية. وندرك أن الأمرين يتوقفان على التطورات في سورية المجاورة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الدعم الذي تقدّمه كازاخستان إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجري توسيعه عبر النشر المشترك، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، لوحدة كازاخستانية جيدة التدريب وعالية التأهيل إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالشراكة مع الهند. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري أيضاً إرسال ضباط مختصين إلى لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

ونهنئ العراق على انتخاب رئيسه الجديد، السيد برهام صالح، وتعيين رئيس الوزراء المكلف، السيد عادل عبد المهدي. هذا من شأنه أن يُفضي إلى تشكيل الحكومة المقبلة في القريب العاجل من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي بين السكان والأقليات في البلد.

وفيما يتعلق باليمن، ندعو إلى إجراء حوار وطني شامل وواسع النطاق لإنهاء الأعمال العدائية، مما سيتيح فرصة لإنعاش الاقتصاد، وحل الأزمة الإنسانية، واستعادة الخدمات العامة. وما من سبيل عدا التسوية السياسية سيخفف من حدة التحديات الإنسانية والأمنية.

وختاما، تشهد المنطقة اليوم والعالم بأسره مواجهة صعبة فيما بين البلدان، مما يزيد من عدم الثقة والتوتر المتبادلين. ويعد تحقيق السلام والأمن، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والإرهاب، وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان للجميع أهدافا نبيلة أيضا للشرق الأوسط، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالجهود المشتركة من جانب المجتمع الدولي.

وقبل ما يزيد على أسبوع تحديدا، استضافت أستانا المؤتمر السادس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية. ومرة أخرى، شدد زعماء الطوائف الدينية المختلفة، بما في ذلك الإمام الأكبر للجامع الأزهر في مصر، ورئيس الحاخامات الأشكناز والسفرديم في إسرائيل، وقادة الإسلام الشيعي، والمسيحية، والبوذية – بمجموع أكثر من ٨٠ وفدا من ٤٦ بلدان في جميع أنحاء العالم – على أهمية التعاون الدولي من أجل التغلب على التعصب والتمييز والإقصاء والتوترات والنزاعات القائمة على أساس إثني أو ديني أو لغوي أو اختلافات ثقافية.

وكازاخستان ملتزمة التزاما عميقا بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف لكفالة تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة التي، في الوقت نفسه، تحمل وعودا كبيرة عندما يسود السلام.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده في الدفع قدما بفعالية لتخفيف حدة التوترات وتخفيف الأزمة الإنسانية في غزة. وقد استمعت باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل، وكذلك السيد حجاي إلعاد.

إن الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية الحالية هشة ومتوترة للغاية، مع تكرار المواجهات العنيفة والمخاطر المستمرة للتصعيد. فما برحت مظاهرات مسيرة العودة الكبرى الفلسطينية في قطاع غزة مستمرة منذ آذار/مارس، مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين بصورة مستمرة. ولا تزال الأنشطة الاستيطانية مستمرة في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي القدس، ولا يزال هدم المنازل الفلسطينية قائما. وتواجه آفاق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ تحديات خطيرة. وقد أدى النزاع العنيف والمواجهات السياسية إلى زيادة تفاقم انعدام الثقة بين الجانبين، مع وجود عوامل أكثر تقييدا لإعادة إطلاق محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

إن الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة لا تفضي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي وعملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي للطرف المعني أن يرفع الحصار المفروض على غزة تماما في وقت مبكر. فاستخدام القوة والعنف المتبادل لا يفضي إلى تسوية المسألة. وينبغي للأطراف المعنية أن تنطلق من هدف تحقيق الأمن العام والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة، وممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ تنفيذا كاملا قرارات الجمعية العامة بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين من أجل التخفيف من شدة الحالة الراهنة في غزة.

وفي مواجهة الحالة الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون لديه شعورا متزايدا بالإلحاح. وينبغي أن يعزز مجلس الأمن وحدته في جهد مشترك لإعادة القضية الفلسطينية إلى مسار إيجاد حل عن طريق التفاوض. فينبغي للمجلس، أولا، أن يدفع نحو الحل القائم على وجود دولتين وليس إضعافه. فالحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الصحيح لتسوية القضية الفلسطينية. وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس، تعزيز الجهود السياسية والدبلوماسية. وينبغي بذل جهود للتخلي عن جميع التدابير التي تضعف احتمال حل الدولتين، وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، واتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يكون متحدا وأن يتعاون للضغط من أجل التعجيل بإنهاء حالة الجمود في محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. وينبغي أن تضطلع الأطراف ذات التأثير الهام على عملية السلام في الشرق الأوسط بدور بناء، وأن تعزز الثقة المتبادلة بين الجانبين، والبدء في جولة جديدة من الجهود الرامية إلى تعزيز السلام، وتجربة آليات جديدة للمساعي الحميدة. وينبغي أن تعمل جميع الأطراف على كسر الحلقة المفرغة من تصاعد المواجهة بين فلسطين إسرائيل، والتعجيل بعملية المصالحة الفلسطينية الداخلية.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يعالج الوضع النهائي للقدس. وهذه مسألة معقدة وحساسة ولها تأثير على مستقبل حل الدولتين والسلام والاستقرار الإقليميين. وعند معالجة المسائل ذات الصلة، ينبغي لجميع الأطراف أن تتحلي بالحكمة وأن تتجنب فرض حلول أحادية الجانب تؤدي إلى تجدد المواجهة. وينبغي أن تتمسك جميع الأطراف بمبادئ احترام تاريخها المتنوع، والتقيد بالنزاهة والعدالة، وتنفيذ توافق الآراء الدولي، وتحقيق التعايش السلمي. وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتوافق الدولي في الآراء، ومن خلال مفاوضات الوضع النهائي، ينبغي أن تتوصل إلى تسوية تأخذ مصالح جميع الأطراف في الاعتبار.

وتؤيد الصين بقوة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والاستقلال الكاملين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد زيادة إدماج فلسطين في المجتمع الدولي، بغية مشاركتها النشطة في

شؤون الأمم المتحدة. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط.

ولسنوات عديدة، اضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور هام في توفير الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية إلى ٥,٣ مليون من اللاجئين الفلسطينيين. ويتعين على المجتمع الدولي تزويد الأونروا بالمزيد من التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ. ونقدر أولئك الذين قدموا مساهمات إضافية للأونروا، وأناشد الجميع أن يواصلوا تعزيز دعمهم للأونروا والبلدان المستقبلة للاجئين الفلسطينيين. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، ما برحت الصين تقدم مساهمات سنوية للأونروا. وفي هذا العام، قمنا بزيادة مساهمتنا للأونروا في ضوء احتياجاتها العاجلة. وستواصل الصين بذل كل ما في وسعها من أجل تقديم المساعدة إلى الأونروا لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية بشأن آخر التطورات المتعلقة بالشرق الأوسط وفلسطين.

من الواضح أن الأعمال الاستفزازية لا تزال تؤجج التوترات في الميدان. وهذا حتما يدفع بالأطراف إلى دورة أخرى من المواجهة والعنف. وعلى الرغم من إدانتنا لجميع الهجمات وأسفنا العميق إزاء فقدان أي من أرواح المدنيين الأبرياء، فإننا ندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فالمنطقة على حافة الهاوية بالفعل. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التصعيد. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر. وفي هذا السياق، نقدر ما تقوم به الأمم المتحدة ومصر للمساعدة على استعادة الهدوء وتيسير العودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤.

إن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال تبعث على القلق الشديد ،كما أن تزايد الشعور بالإحباط واليأس في صفوف الفلسطينيين أمرا مفهوما تماما. ولا تزال تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة يشكل تحديا كبيرا، ويجب أن تظل معالجة الفجوة الهائلة في التمويل مسألة ذات أولوية قصوى. وهذا يحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتعبئة من جانب المجتمع الدولي، رغم أنه كان موضوع للمناقشة في عدد من الاجتماعات التي عقدت على هامش الجمعية العامة في الشهر الماضي.

وشملت تلك اجتماعات للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ولجنة الاتصال المخصصة. وإننا نتشاطر الشواغل التي أعربت عنها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وننوه بدعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع مزيد من التصعيد وتمكين السلطات الفلسطينية الشرعية في غزة وتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية.

كما نحيط علما بنتائج اجتماع لجنة الاتصال المخصصة والمجالات ذات الأولوية التي حددتها للتصدي للحالة الحرجة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني والحالة الإنسانية في غزة. ونتفق تماما مع عبارات الدعم للسلطة الفلسطينية لاستعادة مهام الحكم في غزة من أجل إعادة توحيد الفلسطينيين تحت سلطة واحدة. ونعتقد أن إحراز تقدم في عملية المصالحة التي تقودها مصر أمر أساسي حقا ويجب حث الأطراف الفلسطينية على التعاون من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني الذي ما فتئ يعاني منذ فترة طويلة جدا.

إن موقف إثيوبيا بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني واضح ومتسق دائما. وبقدر ما ندعم حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، ندعم أيضا الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحق فلسطين في الوجود بوصفها دولة حرة ومستقلة.

وبناء على ذلك، نؤيد تأييدا كاملا الهدف المتمثل في إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. والواقع أن هذا هو الخيار الوحيد لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونعتقد أن ذلك ليس في صالح كل من إسرائيل وفلسطين فحسب، بل إنه سيعزز أيضا بشكل كبير السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ولكن إحلال السلام في الشرق الأوسط وفلسطين لا يزال بعيد المنال. ومن الواضح جدا أننا بحاجة إلى تنشيط الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل على أساس صيغة حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده. وبعبارة أخرى، فإن تيسير استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين أمر ضروري. ونرى أنه يتعين على المجلس تقديم الدعم الكامل لهذه الجهود من أجل إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والسلام في منطقة الشرق الأوسط عموما.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف والسيد حجاي إلعاد على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

تلاحظ بيرو ببالغ القلق استمرار العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يسعنا إلا أن نأسف على القتلى والمصابين وإزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة، في ظل عدم وجود حل في الأفق للنزاع الذي طال أمده. وما زلنا ندين الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل والأعمال العشوائية ضد المدنيين التي تقوم بها حماس. إذ يجري تجاهل القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بشكل صارخ.

ويجب أن نواصل رفض خطاب الكراهية والتحريض على العنف واللجوء إلى الإرهاب والقوانين التي تعزز التمييز والمعاداة للسامية، وكل ذلك ضمن سياق إقليمي يعاني بشدة من انعدام الاستقرار. وعمليات إقامة المستوطنات والهدم وعمليات الإخلاء في الأرض الفلسطينية المحتلة تتحدى علانية القانون الدولي وقرارات محددة اتخذها المجلس، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتعرض للخطر السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية، وبالتالي فإنها تقوض إمكانية التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ونلاحظ بقلق بالغ العواقب القانونية والإنسانية لهدم مجموعة من المباني وإخلاء تجمع بدوي في الخان الأحمر. ونعتقد أن السلطات الإسرائيلية يجب أن تكفل وقف أعمال الهدم هذه، وفقا للقانون الدولي. كما أننا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. إذ يشكل الفقر والظلم والتهميش مرتعا خصبا للغلو والتطرف العنيف.

ونعتقد أن توفير السلع والخدمات الأساسية، فضلا عن إنهاء عزل ملايين الفلسطينيين، يجب أن يمثل مسائل ذات أولويات بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نشيد بتنفيذ مشاريع للتنمية في غزة، تروج لها الأمم المتحدة بدعم دولي. ونشدد على أهمية بقاء معبري كرم أبو سالم (كيريم شالوم) ورفح مفتوحين، مع توفير الأمن الكافي، وعدم تقليص منطقة صيد الأسماك على ساحل غزة، لأن ذلك سينجم عنه عواقب إنسانية.

ونود أن نؤكد على الإسهامات السخية التي أعلنتها مختلف الدول لتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكذلك للتخفيف من حدة أزمة الطاقة الخطيرة التي تؤثر على سكان غزة. إلا أننا نشير إلى أن الوكالة لا تزال تواجه حالة مالية حرجة ولذلك من الضروري الاستمرار في حشد دعم المجتمع الدولي. ونأسف أيضا للإعلانات التي صدرت مؤخرا عن احتمال إغلاق مكاتبها في القدس الشرقية، بالرغم من الإطار القانوني الذي ينظم عملها وفقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من صكوك القانون الدولي.

وتواصل بيرو تشجيع الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة بهدف تحقيق الحل العملي الوحيد للصراع المتمثل في

دولتين تعيشان بأمان داخل حدود معترف بها بصورة متبادلة، على أن تكون القدس عاصمتهما المشتركة.

ويجب على الأمم المتحدة والمجلس المساعدة في تحقيق ذلك الحل وحماية المدنيين المتضررين من النزاع. وفي هذا الصدد، نود أن نختتم بالإعراب عن تقديرنا ودعمنا للعمل الدبلوماسي الهام الذي يقوم به السيد ملادينوف وأن نشكره على تذكيرنا بصفة منتظمة وبطريقة واضحة ومتوازنة بمسؤولياتنا كمجتمع دولي.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة حول آخر المستجدات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي ذكرتنا جميعا بخطورة ما آلت إليه الأوضاع هناك. ونود هنا أن نشيد بمساعيه ونجدد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها في تهدئة الوضع تجنبا للمواجهة. كما أتقدم بالشكر إلى السيد حجاي إلعاد، مدير منظمة بتسليم، على شجاعته ومشاركته في هذه الجلسة للحديث عن انتهاكات سلطة الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني الذي يعيش أوضاعا إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة لهذه الممارسات.

نجتمع اليوم عقب أسابيع قليلة من انتهاء المناقشة العامة للدورة ٧٣ للجمعية العامة، والتي يمتد صداها إلى يومنا الحالي على ضوء الدعم الجلي الذي تلقاه الشعب الفلسطيني من قبل عدد كبير من زعماء الدول ورؤساء الحكومات في خطاباتهم لتكرس الرسالة التي رسمت الملامح الرئيسية لتعاطي الدول الأعضاء منذ سبعة عقود مع القضية الفلسطينية، ألا وهي إرغام إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال على وقف مسلسل الانتهاكات لأبسط قواعد القانون الدولي ومطالبتها بالامتثال لالتزاماتها القانونية التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة الذي ارتضيناه جميعا ليكون نبراسا لنا يجسد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية.

تلك الحقوق التي لا تزال، وللأسف الشديد، مجرد حلم بالنسبة لأشقائنا في فلسطين. ولم يتوقف صدى تلك الرسالة عند حدود قاعة الجمعية العامة فحسب، بل امتد إلى العديد من الاجتماعات التي عُقدت خلال الأسبوع الرفيع المستوى وعلى رأسها، اجتماع لجنة الاتصال المخصصة حول فلسطين والاجتماع الوزاري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ليعيدان بدورهما التأكيد على ما تحمله تلك المسائل من أولوية لعدد كبير من الدول في سبيل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من الأزمات التي تواجهه، لا سيما الإنسانية والاقتصادية منها.

فضلا عن ضمان كرامة خمسة ملايين لاجئ وعدم خذلان ما يفوق ٥٠٠ ٠٠٠ طالب وطالبة من اللاجئين الفلسطينيين. والتزاما منها بدعم الأونروا لضمان استمرارها في تقديم خدماتها الحيوية إلى مجتمع اللاجئين قررت الكويت الشهر الماضي تقديم تبرع إضافي وقدره ٤٢ مليون دولار لميزانية الوكالة.

ورغم الصدى المدوي لتلك الرسائل إلا أنها للأسف لم تُجد نفعا، فقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال استخدامها القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة الكبرى السلمية. واستمرت في استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين كما سمعنا قبل قليل من السيد ملادينوف قد وصل بذلك عدد القتلى إلى أكثر من ٢٠٥ قتيل وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ مصاب، بل إن الأسبوعين الماضيين فقط شهدا سقوط ١٠ شهداء فلسطينيين بينهم ٣ أطفال وأصيب ٨٨٢ آخرون. فضلا عن أن يوم الجمعة ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي

سجل أعلى عدد من القتلي في يوم واحد منذ شهر أيار/مايو الماضي حيث بلغ عددهم ٧ شهداء.

إن مسلسل القتل والترهيب لم يقف عند هذا الحد، فلا تزال اعتداءات المحتل عنوان المشهد في الأرض المحتلة، إذ قضت عائشة الراضي، الأم لثمانية أطفال شهيدة متأثرة بإصابة في الرأس إثر تعرضها لاعتداء مستوطنين ألقوا حجارة على السيارة التي كان يقودها زوجها أثناء عودتهما إلى منزلهما بعد زيارة عائلية إلى مدينة الخليل. وقبل أن تقتل عائشة الراضي رحمها الله كانت على موعد قريب مع حفل زفاف ابنتها سلامة. لا شك أنكم جميعا تتفقون معي على إدانة هذه الجريمة البشعة. إن هذه الأعمال التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا يتحملها سوى سلطة الاحتلال الإسرائيلي وحدها، وهنا نضم صوتنا إلى صوت المنسقة الخاصة في مطالبتها بالإسراع بتقديم قتلة هذه الأم الفلسطينية للمحاكمة.

هذا إلى جانب ما يلوح بالأفق من خطر تنفيذ القرار الجائر بهدم منطقة الخان الأحمر وترحيل سكانها البدو قسرا على إثر اقتراب جرافات وآليات الهدم من محيط المنطقة يرافقها عدد كبير من القوات الإسرائيلية، مما تسبب في وقوع إصابات عديدة بين أهالي التجمع، وبعض المتضامنين معهم ومن بينهم متضامن إسرائيلي نتيجة للضرب المبرح الذي تعرضوا له دفاعا عن منازلهم وممتلكاتهم. ونجدد هنا رفضنا لتلك الممارسات العدوانية ولسياسات إسرائيل الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي تأتي في إطار عملية الضم غير الشرعية بحكم الأمر الواقع بهدف فصل الضفة الغربية عن بعضها البعض وتقويض تواصلها الجغرافي، والقضاء على حل الدولتين كما تؤسس لنظام فصل عنصري ضد الشعب الفلسطيني.

ندين كذلك بشدة مصادقة الحكومة الإسرائيلية مؤخرا — القوة القائمة بالاحتلال – على قرار بناء حي استيطاني يهودي جديد في مدينة الخليل جنوب القدس المحتلة. وتعد هذه المصادقة الأولى منذ عام ٢٠٠٢ في الخليل التي يعيش فيها نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني، ليضاف إلى سجل القرارات الاستيطانية الإسرائيلية الجائرة التي تمثل خرقا واضحا لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد ضمن جملة أمور أخرى على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك ما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

لقد أصبحت الاعتقالات وهدم المساكن وتدمير الممتلكات والتمادي بالتوسع غير المسبوق في بناء المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين وسقوط الضحايا من السكان المدنيين وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حوالي ١٢ عاما نمطا للحياة اليومية اعتاد عليها الشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة. وفي المقابل، يقف مجلس الأمن وللأسف الشديد عاجزا عن حمل السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قراراته، مما يمنح إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة ممارساتها بتكريس الاحتلال، وبالتالي تقويض أية فرصة لسلام حقيقي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بما فيها حقه في الاستقلال والسيادة والعيش حياة حرة كريمة، وهي أبسط حقوقه الإنسانية الأساسية.

لقد مرت عقود طويلة على القضية الفلسطينية وهي مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وتناقش باستمرار، وصدرت قرارات عديدة بشأنها، ولكنها بقيت دون حل، والقرارات لم تجد طريقها إلى التنفيذ، بسبب تعنت الدولة المحتلة وهي إسرائيل ورفضها الصريح والسافر لتنفيذ قرارات الشرعية

الدولية وتعمدها تجاهل هذه القرارات والاستهزاء بها. وقد حان الوقت لأن تمنح هذه القضية حقها من نصيب القضايا التي لاقت جدية أعضاء مجلس الأمن في تسويتها، في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية والهجمات والتمادي فيها، والتي تعد جميعها نتيجة حتمية لغياب أية دعوة أو مطالبة جادة من مجلس الأمن لإسرائيل بوقف هذه الاعتداءات المتكررة والتقيد بالتزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ختاما، نشدد على خيارنا الاستراتيجي وهو التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة بما فيه حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للسيد ملادينوف والسيد إلعاد على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال معقدة وتتطلب بذل جهد جماعي كبير، أولا وقبل كل شيء من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، باعتبارها الضامن الرئيسي في الهيكل القانوني الدولي.

ونرى أن الالتزام الصارم بالقانون الدولي وروح ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساسا متينا لوضع صيغة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق الشديد إزاء عدوانية إعادة النظر في الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل، بما في ذلك بعض الاتفاقات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. ونعتقد أن كل الأفكار والمقترحات المقدمة في هذا المجال ينبغي أن تستند إلى المبادئ ذات الصلة المقبولة دوليا، وقرارات مجلس الأمن التي سبقت الموافقة عليها، جنبا إلى جنب مع مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. وأي خطط أو اتفاقات، أيا كانت تسميتها، ينبغي أن تتبع الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة من خلال التوصل إلى تسوية عادلة وطويلة الأجل للقضية الفلسطينية باعتبارها بندا رئيسيا في جدول أعمال الشرق الأوسط.

نحن نرى أن الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية في تدهور مطرد. وقد أدى عدم إحراز تقدم في العملية السياسية إلى فراغ يملأه العنف والتدابير الانفرادية والخطاب الاستفزازي. وليس من المفترض حتى أن نذكر بأن جميع المشاكل القائمة منذ فترة طويلة، بما في ذلك النشاط الاستيطاني، لا تزال بعيده عن الحل. إن الفجوة الناجمة عن سوء الفهم وعدم الثقة آخذة في الاتساع، مما يقوض آفاق استئناف المفاوضات.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالجزع إزاء تصاعد التوتر في قطاع غزة، والقذائف التي أطلقت على المستوطنات الإسرائيلية، والضربات الجوية التي تمت ردا عليها. نحن ندين أي مظهر من مظاهر الإرهاب، ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن المواقف التصادمية. ونقدر الجهود التي بذلها المنسق الخاص ملادينوف ومختلف الجهات الفاعلة الإقليمية وفقا لسياسات الأمم المتحدة، من أجل تصحيح الاتجاهات الحالية ومساعدة سكان غزة. وغني عن القول أنه ينبغي أن تجري هذه المساعدة بالتنسيق الوثيق مع السلطات الفلسطينية الشرعية بقيادة الرئيس عباس، وينبغي إدماجها في مهمة استعادة الوحدة الفلسطينية.

ونشير إلى الحاجة إلى تمويل مستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي كان لنشاطاتها على مدى عقود أثر هام في تحقيق الاستقرار

بتخفيف عبء اللاجئين الفلسطينيين في غزة وبلدان الشرق الأوسط. ونود الإشارة إلى ضرورة أن تكون مسألة اللاجئين موضوع حوار ثنائيا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليست موضوع قرارات تعسفية.

وفي ظل الظروف الحالية، نحن بحاجة ماسة إلى تعبئة الجهود لإحياء العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الأساس القانوني الدولي الذي نعلمه جميعا، والذي يفترض تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين كنتيجة للمفاوضات المباشرة. فالخطوات الأحادية الجانب لا يمكن أن تحقق سلاما عادلا يهدف إلى تحقيق التطلعات الوطنية للفلسطينيين وتعزيز أمن إسرائيل. ولهذا أبقينا اقتراحنا بعقد مؤتمر قمة في روسيا بين زعيمي فلسطين وإسرائيل، مطروحا، بغية تمكيننا من إنهاء حالة الجمود الخطيرة للغاية والطويلة الأمد، في الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية. وستظل روسيا متمسكة بموقفها المبدئي، المتمثل في دعم جميع الأطراف وإقامة علاقات معها في إطار خطة إيجابية. ونؤيد الاستئناف النشط لعمل الوسطاء الدوليين التابعين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي لا تزال تشكل صيغة فريدة للوساطة أقرتها قرارات مجلس الأمن.

ولا يمكن إحراز أي تقدم في مجال تسوية الأزمات الحادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا في إطار تعاون واسع النطاق واحترام لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي. لقد أثبتت الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات الضامنة لعملية أستانا، من الناحية العلمية أن تطوير رؤية مشتركة لتسوية في سورية أمر ممكن على الرغم من خلافاتنا. ونحن مستعدون للتعاون مع أي جهة ترغب في الانضمام إلى هذه العملية بروح بناءة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكننا معا أن نفعل الكثير لإنهاء إراقة الدماء في اليمن، وتحقيق الاستقرار في ليبيا، ودعم استعادة الوضع الطبيعي في العراق، وكسر جمود أزمات أخرى. لدى بلدان المنطقة إمكانات ثقافية وبشرية وطبيعية ثرية يمكنها أن تحقق التنمية بل والازدهار من خلالها، لكنها إمكانات لن تتحقق على نحو كامل إلا عندما يتوقف التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة.

ويؤيد الاتحاد الروسي وضع خطة إيجابية وموحدة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ونعتقد أن الجلسة التي عقدها المجلس أثناء رئاستنا بشأن إجراء استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر S/PV.8293) قد أسهمت إسهاما هاما في التحليل المشترك لنشأة النزاعات في المنطقة والبحث عن أدوات جماعية لحلها.

ينبغي أن يكون أساس جهودنا الجماعية في المنطقة هو تهيئة الظروف المفضية إلى تعزيز مناخ عام من الثقة. هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإيران. ونود أن نذكر مجلس الأمن أنه أوعز في قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) إلى الأمين العام بالعمل مع الأطراف في المنطقة بشأن تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار فيها. هذه مسألة معقدة، لكن علينا أن نبدأ العمل بشأنها، ونحن على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة من خلال اتصالاتنا مع شركائنا الإقليميين.

ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو إنشاء هيكل أمني إقليمي يتسم بشمول الجميع حقا ويهدف إلى إشراك جميع الدول في تلك المنطقة من العالم. إن مفهومنا لتعزيز الأمن في منطقة الخليج الفارسي في ظل ضمانات دولية، الأمر الذي يمكن أن نبدأ في تنفيذه من خلال مؤتمر تشارك فيه دول المنطقة دون الإقليمية، لا يزال ذا صلة بالموضوع، وفي المستقبل يمكن أن يشمل بلدان أخرى في الشرق الأوسط. وفي جميع هذه الجوانب وغيرها، فإن روسيا على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء المهتمين على أساس مفتوح ومحايد.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة. تستحق الأمم المتحدة

ووكالاتها الثناء على العمل الذي تقوم به في الميدان كل يوم في ظل بيئة صعبة للغاية. نحن ندعم تماما جهودهم ومواصلتهم إجراء مشاورات وثيقة مع الأطراف. وأشكر السيد حجاي إلعاد على حضوره هنا اليوم وعلى تشاطر تقييمه النزيه ومنظورته القيمة، والأهم من ذلك على شجاعة ونزاهة بتسليم والعديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى في كل من إسرائيل وفلسطين. نحن نشيد به على ما يتحلى به من ضمير ونشجعه على المجاهرة برأيه كمواطن إسرائيلي. لا مكان للإهانات الشخصية في هذه القاعة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

إن السويد تجري حوارات منذ أمد بعيد بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهي صديق وفي لشعبي إسرائيل وفلسطين. وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن، فإننا نبني دائما موقفنا على القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي حين يتطلب انتشار الأزمات الجديدة والناشئة من جديد في الشرق الأوسط اهتمامنا، علينا أن نواصل الالتزام الدؤوب بحل النزاع بين إسرائيل وفلسطين. إن الحالة ملحة بشكل متزايد إذ تنشأ أجيال جديدة في واقع يشوبه النزاع. ولا تزال الرؤية المشتركة للمجتمع الدولي دون تغيير. إنها تتألف من دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس العاصمة المستقبلية لتلك الدولتين وموطنا لثلاثة من الأديان في العالم. يجب علينا الآن العودة إلى عملية سلام مجدية وشاملة للجميع، وإنهاء الاحتلال وحل جميع مسائل الوضع النهائي. إذا أردنا تحقيق سلام عادل ومستدام، فمن المهم ضمان أن تستند أي خطة سلام مستقبلية إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. ولا يمكن سحب المسائل المتعلقة بالوضع النهائي من على الطاولة إلا عندما يتم حلها عن طريق المفاوضات بين الطرفين.

إن استمرار التدهور السريع للحالة ميدانيا يدمر الآمال في السلام. ومن دواعي الأسف أن الحل القائم على وجود دولتين يغدو أبعد منالا يوما بعد يوم. إن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يتحملون مسؤولية ملحة عن عكس مسار هذه الاتجاهات. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التوسع الاستيطاني السريع في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويشمل ذلك القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية للمضي قدما بخطط إقامة وحدات استيطانية جديدة في مدينة الخليل. كما يساورنا بالغ القلق إزاء هدم المنازل، بما في ذلك التهديد الوشيك بهدم خان الأحمر والتشريد القسري للسكان، ومعظمهم من الأطفال. تقع القرية في المنطقة E-1، وهي موقع يحظى بأهمية استراتيجية للحفاظ على وحدة أراضي دولة فلسطينية.

إن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتهدد عمليات الطرد وهدم المنازل التي تمكن من مواصلة السياسات آفاق السلام تهديدا خطيرا. وندين بشدة جميع أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ويشكل مأساة الاستخدام المفرط للعنف القاتل في الأيام والأسابيع الأخيرة. ويجب التحقيق في الجرائم ولا بد من إخضاع المسؤولين عن ارتكابها للمساءلة.

ولا يمكن أن تكون عملية السلام متعلقة بمجرد إنهاء الاحتلال والنزاع. بل يجب أيضا أن تكون متعلقة ببناء مجتمعات تنعم بالسلام وشاملة للجميع. ويكتسي بناء مجتمع مدني نابض بالحياة، وبخاصة مع إدماج النساء والشباب، أهمية بالغة للسلام المستدام. ويشكل تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني وإمكانيات تعزيز حقوق الإنسان مصدر قلق كبيرا على كلا الجانبين. فعلى الجانب الفلسطيني، تستخدم قوانين للحد من حرية التعبير وعلى الجانب الإسرائيلي، تنزع الشرعية عن ممثلي منظمات المجتمع المدني، مما يضع عوائق أمام الاضطلاع بأعمالهم الهامة. وندعو كلتا القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية

إلى دعم أعضاء المجتمع المدني واحترامهم والسماح لهم بالعمل والتعبير عن آرائهم بحرية.

وفي ما يسمى بجيل ما بعد أوسلو، يحدو قليلين على كلا الجانبين أي أمل في أن يكون تحقيق السلام لا يزال ممكنا. ويجب أن نبين لهؤلاء الشباب أن هناك بديلا للنزاع والعنف والحالة المتدهورة باستمرار. ولا بد من سماع أصوات الشباب الإسرائيليين والفلسطينيين، تمشيا مع القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨). ودأبت إسرائيل وفلسطين كلتاهما على الدعوة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإدماج المجدي للمرأة ومشاركتها في عملية السلام. ولا نزال ملتزمين بدعم تلك الجهود بكل الطرق الممكنة.

إن السيد ملادينوف عن حق وضع المجلس اليوم في حالة استنفار قصوى. فغزة على حافة الانهيار. ولا تزال الحالة غير محتملة ويائسة على نحو متزايد. إن ملايين الأشخاص محاصرون بين حماس وغيرها من الجماعات المسلحة من جهة، وسياسات الإغلاق الإسرائيلية من جهة أخرى. ويجب ألا يدفع سكان غزة ثمن تلك الأزمة التي طال أمدها. ولا نزال نشهد حوادث مأساوية تؤدي إلى وقوع خسائر مؤسفة في الأرواح. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وأن تتجنب المجابهة، وتتخذ خطوات فورية للتهدئة. وعلينا أيضا أن نكثف الجهود الرامية إلى تفادي وقوع كارثة إنسانية. وتقوم حاجة عاجلة إلى عمليات تدخل لدواع إنسانية ذات أثر سريع ومباشر وفوري على الحياة اليومية للسكان المحتاجين. وتقع على عاتق جميع الأطراف الفاعلة مسؤولية في ذلك الصدد.

وتقوم حاجة ملحة إلى رفع القيود، وتأمين الوصول الكامل والمستمر وحرية التنقل من غزة وإليها وكفالة حرية وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على احترام الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وفلسطين ومصر. ولا بد من مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة. إننا نؤيد الجهود التي تقودها مصر لتحقيق المصالحة وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى تنشيط محاولات حقيقية لتحقيق تلك الغاية. ولن يؤدي إلى تحقيق المصالحة سوى توحيد القيادة الفلسطينية وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

لقد أنشأت الجمعية العامة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وكلفتها بتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة إلى أن يتم التوصل إلى حل تفاوضي ودائم وعادل لتلك المسألة. ولا تقدم وكالة أونروا الخدمات الأساسية والتعليم فحسب ولكنها تضطلع بدور بالغ الأهمية في ضمان الاستقرار في منطقة متضررة ضررا خطيرا من جراء النزاعات والإرهاب والاضطرابات. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، استضافت السويد بالترافق مع الأردن وتركيا واليابان وألمانيا والاتحاد الأوروبي، اجتماعا وزاريا لحشد الدعم السياسي والمالي للأونروا. ومعا تمكننا من جمع مبلغ ١٢٢ مليون دولار، مما قلص إلى حد كبير العجز الذي تعاني منه الأونروا ومكن مدارس الوكالة من أن تظل مفتوحة طوال عام ٢٠١٨. وبعد أن تغلبنا الآن على الأزمة الأكثر إلحاحا، فإن علينا أن نحول تركيزنا إلى السنة المقبلة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتأمين التمويل لعام ٢٠١٩. وعلينا أن نحافظ على الزخم الإيجابي الأخير وإنهاء حالة استمرار أزمة الوكالة بإيجاد حلول من أجل إيجاد التمويل الأكثر ثباتا واستدامة. إن وكالة أونروا ليست جزءا من المشكلة، بل هي جزء من الحل.

وفي الختام، لا يمكننا أن نسمح بأن تبتعد عن متناول أيدينا إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. فعلينا أن نتصرف، وإلا فإننا لا نخاطر بالمضي قدما نحو الاحتلال المستمر فحسب بل نحو واقع وجود دولة واحدة. وينبغي ألا يكون ذلك في مصلحة أي أحد. وتقع المسؤولية على عاتق المجلس،

وعلى عاتق جميع أعضائه. لقد أدى بنا إيماننا بالحل التفاوضي والعادل والمنصف القائم على وجود دولتين إلى الاعتراف بدولة فلسطين في عام ٢٠١٤. ولم يفت الأوان لتسوية هذا النزاع. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من إبقاء أمل وجود دولتين حيا ولتحقيق رؤية التوصل إلى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. إننا مدينون بذلك لجميع الشباب الإسرائيليين والفلسطينيين. إن ما يستحقونه منا ليس أقل من ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه بشكل يومي، وأن أجدد دعم فرنسا له. وأود أيضا أن أشيد بمبادرة بوليفيا بدعوة السيد حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسليم غير الحكومية الإسرائيلية، الذي دأب على إنجاز أعمال متميزة في ظل ظروف صعبة. ومن السياسات المستمرة لفرنسا تأييد فتح أبواب أعمال مجلس الأمن أمام أصوات المجتمع المدني، التي يجب أن تسمع في سياق معالجة الأزمات المدرجة في جدول أعمالنا.

وإذ أتناول الحالة على أرض الواقع، فإن كل يوم يمر يؤكد الملاحظة الثلاثية المأساوية التي نبديها باستمرار أمام المجلس. أولا، إن الوضع الراهن الزائف المعروض علينا يخفي تدهورا يوميا للحالة مرتبطا بوجه خاص بالسياسة الاستيطانية. ثانيا، إن لتلك الحالة إمكانية أن تتدهور إلى أزمة مفتوحة في أي وقت من الأوقات، على نحو ما ظللنا نشهده في غزة لفترة أشهر، وهي أيضا تنتج حصتها اليومية من أعمال العنف، بما في ذلك الحادث الذي أودى مؤخرا بحياة اثنين من الإسرائيليين، ونحن أدناه. ثالثا، حينما تتقلص آفاق السلام على أرض الواقع، فإنها تفعل الشيء نفسه في أذهان الناس وأحاديثهم، وتغذي حلقة مفرغة خطيرة بصفة خاصة. لقد صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقات أوسلو، ووفقا لاستطلاعات الرأي، فإن ما يقرب من ثلاثة أرباع الفلسطينيين يرون الآن أن الحالة ازدادت سوءا منذ التوقيع على الاتفاقات. وفي الوقت الحالي، فإن نسبة مئوية ضئيلة من الفلسطينيين والإسرائيليين لا تزال تؤمن بإمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وجيلا بعد جيل يفقد الفلسطينيون والإسرائيليون الأمل بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، مما يفتح الباب أمام أسوأ الاحتمالات، وهو اليأس الذي يمثل عدونا المشترك. ولذلك السبب من الأهمية البالغة بمكان للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية الحفاظ على حيز تعددي ومفتوح في إطار مجتمعيهما. ويتوقف المستقبل الديمقراطي لهذين المجتمعين على ذلك وعلى إمكانية الحوار بينهما.

ويجب أن تعقد أية مفاوضات في الإطار الذي حددته من فوري، وهو يستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن القدس.

واليوم، أود أن أؤكد على نقطتين، وكلتاهما يمليهما إلحاح ما نراه على أرض الواقع - وهما الحالة في غزة، حيث نقف مرة أخرى على حافة الهاوية، وسياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي، من خلال قضية خان الأحمر، تهدد بشكل لا رجعة فيه بتقويض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين.

أولا، وفيما يتعلق بالحالة في غزة، فإن قطاع غزة وللمرة الثانية منذ بداية صيف يقف على شفا نزاع جديد، وهو أمر شهده القطاع ثلاث مرات خلال العقد الماضي. وفي ذلك السياق، تدعو فرنسا جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس. ويشكل تطورا مثيرا للقلق البالغ إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل خلال ليلة الثلاثاء والأربعاء، التي أصاب واحد منها منزلا في بئر السبع لحسن الحظ بدون وقوع أية إصابات.

وأود أن أكرر مجدداً بوضوح شديد أن فرنسا تدين إطلاق الصواريخ العشوائي على الأراضي الإسرائيلية، بغض النظر عن الجهات المسؤولة عنه، مثلما تدين استخدام الأجهزة الحارقة

وقيام حماس بحفر أنفاق لشن هجمات، والتي هدمت القوات الإسرائيلية نفقا جديدا منها قبل بضعة أيام.

لقد تفادينا الأسوأ في منتصف آب/أغسطس بفضل الجهود التي بذلتها مصر والخطوات التي اتخذها المنسق الخاص. ومع ذلك، فإننا نعلم أنه إذا ما استمرت الحالة الراهنة، فمن غير الممكن أن نتجنب تماما حدوث تصعيد واسع النطاق. وإذا حدث ذلك، سيدفع سكان غزة الثمن مرّة أخرى. ولذلك، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع حدوثه. ومن مسؤولية المجلس أن يتكلم بصوت قوي لمنع التصعيد من خلال كسر الصمت الذي بات، على نحو متزايد، يصمّ الآذان ويتعذر فهمه على العالم يوماً بعد يوم.

وتبلغ هذه التوترات ذروتها في سياق كارثة إنسانية ومأزق سياسي يعيشهما قطاع غزة. فقد ارتُكبت في غزة خلال فترة دامت أكثر من ستة أشهر سلسلة من أعمال العنف، على خلفية أزمة إنسانية بلغت شدّة لا سابق لها. وكانت حصيلة المظاهرات المتكررة على طول السياج الفاصل مروّعة، فقد لقي أكثر من ١٥٠ فلسطينياً مصرعهم منذ ٣٠ آذار/مارس في تجمعات يؤججها يأس السكان. وتدين فرنسا استخدام القوة بصورة غير متناسبة وعشوائية، وتدعو إسرائيل إلى احترام حق الفلسطينيين في التظاهر السلمي، من ناحية، وإلى الوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين في سياق القانون الدولي الإنساني، من ناحية أخرى. ونندد أيضاً باستغلال حماس والجماعات المسلحة الأخرى للمظاهرات واستخدامها وسيلة لمحاولة عبور السياج الفاصل، كما كان الحال فيما يبدو خلال مسيرات يوم الجمعة الماضي.

ويجب علينا أن نستجيب للحالة الإنسانية الطارئة كي يستعيد سكان غزة الأمل في الأمد القصير. وتسهم الجهود التي يبذلها المنسق الخاص وجميع وكالات الأمم المتحدة لتحسين الحالة الإنسانية على وجه السرعة إلى حد كبير في تلك الاستجابة. وعلى جميع الجهات الفاعلة أن تنسق جهودها في هذا الصدد. وفي نهاية المطاف، فإن رفع الحصار وحده، مشفوعاً بالضمانات الأمنية الضرورية لإسرائيل، من شأنه تلبية احتياجات الناس. وفي الوقت نفسه، فإن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يبقى ضروريا، ولا سيما في غزة، التي يشكل اللاجئون ثلثي سكانها. وقد جمعت الحملة الدولية مبلغ ١٢٠ مليون دولار إضافي لصالح الأونروا على هامش الجمعية العامة، ويجب أن تواصل القيام بذلك. واضطلعت فرنسا بدورها وتعتزم مواصلة القيام بذلك من خلال مضاعفة مساهمتها في الوكالة لعام ٢٠١٩. إن المخاطر كبيرة سواء بالنسبة للسكان المعنيين أو للاستقرار الإقليمي. والتوترات التي ظهرت منذ بداية السنة الدراسية، ولا سيما في غزة ولبنان، دليل على ذلك.

وأخيرا، لا يمكن تحقيق استجابة إنسانية مستدامة للأزمة في غزة دون التوصل إلى حل سياسي، بما في ذلك عودة السلطة الفلسطينية بصورة كاملة إلى القطاع. إن غزة ليست أرضاً لا مالك لها ولا يمكن فصلها عن مسألة الدولة الفلسطينية في سياق حل الدولتين. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الحوار في سياق المساعي المصرية الجارية، التي نشيد بها، لاستئناف عملية المصالحة بين الفلسطينيين في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القاهرة قبل عام.

وينبغي ألا تُلهينا خطورة الحالة في غزة عن مدى اشتداد حدّة الوضع في الضفة الغربية والقدس، حيث تتوسع المستوطنات على نحو خطير يُهَيِّئُ لوضع لا يمكن تداركه أمام أعيننا. ونحن على وشك بلوغ نقطة اللاعودة، وإذا لم نتوخ الحذر، فسيختفي حل الدولتين أمام أعيننا، كسراب في الصحراء. إن موقف فرنسا واضح وثابت، فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتفضي إلى نتائج عكسية لأنها تقوض الثقة بين الطرفين وتؤجج التوترات على أرض الواقع. ويصحبها تصاعد أعمال العنف

على نحو مقلق، بما فيها تلك التي يرتكبها بعض المستوطنين المتطرفين. وندعو إلى إلقاء كامل الضوء على وفاة امرأة فلسطينية في الأسبوع الماضي بالقرب من نابلس، وقمنا بإدانة ذلك.

واليوم، سأركز على حالة قرية الخان الأحمر، التي طالما حددها المجتمع الدولي برمته بوصفها خطاً أحمر. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بهدم القرية. ويمكن أن يُنفذ هذا القرار في أي وقت. وأعربت فرنسا، جنبا إلى جنب مع شركائها الرئيسيين، عن بالغ قلقها بشأن هذه المسألة، وهي تدعو السلطات الإسرائيلية رسميا إلى عدم الإقدام على الهدم. إن هدم هذه القرية البدوية، الذي سيسفر عن التشريد القسري لسكانها، سيتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مع اتفاقية جنيف الرابعة، فضلاً عن قرارات المجلس. وأشير إلى أن عدداً من الهياكل المستهدفة بشكل مباشر، بما في ذلك إحدى المدارس، قد تلقت تمويلاً أوروبياً.

وبالإضافة إلى العواقب الإنسانية التي سيخلفها هذا الهدم، فمن المحتمل أن تكون له آثار سياسية لا يمكن تلافيها. فهو سيمهد الطريق للاستيطان في ما يسمى بالمنطقة E-1، وهي، كما يعلم الجميع، ذات أهمية استراتيجية لتحقيق حل الدولتين. وسيؤدي ذلك إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وعزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية. ومن خلال القضاء على استمرارية الأراضي الفلسطينية، سيصبح حل الدولتين مستحيلا وستكون الساحة مهيأة لتنفيذ استراتيجية ضم الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع إلى إسرائيل، التي ستتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الشعبين من الناحية التاريخية.

إن فرنسا دولة صديقة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وليس لها مصلحة أخرى غير إحلال السلام في المنطقة وضمان إمكانية العيش في ظل ظروف آمنة وكريمة للسكان المعنيين. وكلنا نعلم أن مصير الإسرائيليين والفلسطينيين مترابط. ولا يمكن لأي من الشعبين أن يحقق تطلعاته الوطنية على أساس مستدام على حساب الآخر.

وكما قلت، ليس هناك حل سوى حل الدولتين، ولكن لا يمكن تحقيق حل الدولتين دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن القدس، ولا يمكن أن يكون ثمة اتفاق بشأن القدس خارج إطار المعايير المتفق عليها دوليا. وليست تلك المعايير خيارات أو قائمة طعام يمكن أن ننتقي منها ما نشاء؛ بل هي حجز الزاوية الذي تستند إليه أي خطة سلام أو مفاوضات في المستقبل. ومن شأن التخلي عن هذا الإطار أن يؤجج التوتر والعنف بسبب الأهمية الرمزية والتاريخية والدينية للقدس لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن شأنه أيضا أن يفسح المجال لجميع المتطرفين في المنطقة، الذين يودّون أن ينقلب هذا النزاع السياسي دينياً حتّى يجدوا فيه ضالّتهم. وبالنظر إلى هذا الخطر القائم، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية في المجلس للعمل في إطار المعايير التي حددناها معاً والتي ورد ذكرها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتخذ قبل عامين تقريباً. ولن تدخر فرنسا جهداً في هذا الصدد.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المنسق الخاص السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به هو وفريقه في الميدان. وأود أيضا أن أشكر السيد إلعاد. ونعتقد، على غرار ممثلي فرنسا والسويد، أنه من المهم سماع أصوات المجتمع المدني في هذه القاعة، وقد دعاه مجلس الأمن إلى المشاركة.

أودّ أن أخرج عن الموضوع، إن جاز لي ذلك، للتطرق إلى نقطة بشأن المتكلمين من الدول غير الأعضاء في المجلس، استناداً إلى البيان الذي أدليت به يوم أمس. إن هذه مناقشة مفتوحة. وتفقد المناقشة المفتوحة مغزاها إذا لم نتمكن من فهم ما يقال في هذه القاعة، أياً كان قائله.

ولذلك، أود أن أعرف في وقت ما قاله الممثل الدائم لإسرائيل للسيد إلعاد بالعبرية. وأود أيضا أن أبدي ملاحظة عامة مفادها أنه في حال استخدم المتكلمين لغة لا توجد لها ترجمة شفوية، فإن الرئاسة يجب أن توقفهم وتطلب إليهم أن يتكلموا بإحدى اللغات الست المأذون بها للمجلس – أو المنظمة –

أنتقل الآن إلى موضوع الجلسة، وأعتقد أن السيد ملادينوف محق في تذكيرنا بأننا نأتي هنا كل شهر لنتحدث عن الأشياء نفسها، على الرغم من أن كل ما سمعناه اليوم عن المنطقة يبين مدى إلحاح الحالة وعدم قابليتها للاستدامة. فهناك قصص مروعة وقاسية ومحزنة عن قتلى وجرحى على كلا الجانبين. وتؤكد هذه القصص الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم لإنهاء هذه الحلقة العبثية من العنف والخسائر المفجعة في الأرواح فضلا عن دمار الأسر. وفيما يتعلق بالإرهاب، وكما قال أحد الكتاب المسرحيين: ”المسلحون لا يضحون بأرواحهم في سبيل البشر، ولكن البشر يفقدون أرواحهم من أجل المسلحين.“ ويتعين علينا أن نأخذ ذلك في الاعتبار أيضا.

إننا نحترم تماما حق إسرائيل في الأمن. وفي الوقت نفسه، وكما قال العديد من المتكلمين اليوم، فإن الحالة في غزة لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه. وهناك ضرورة إلى إحداث تحسن فوري في الحالة الإنسانية. ولا بد من الإرادة السياسية لإحداث هذه التحسينات. ولا شك أن اتفاق المصالحة المبرم في عام ٢٠١٧ كان بداية موفقة، ولكن يجب على جميع الفصائل الفلسطينية تنفيذ ذلك الاتفاق الآن. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها مصر والمجتمع الدولي بأسره لتحقيق هذا الهدف بما يلزم من الاستعجال. ونؤيد أيضا وبقوة عودة السلطة الفلسطينية لإدارة غزة. ونواصل تشجيع جميع الأطراف على العمل معا لضمان تحقيق ذلك الهدف.

ولا نزال نشعر، على غرار المتكلمين الآخرين، بقلق عميق إزاء التخطيط لهدم قرية الخان الأحمر. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى إلى عدم تنفيذ خطتها الرامية إلى هدم القرية. فقرار المحكمة العليا الإسرائيلية لم يأذن بالهدم، الذي لا يزال متروكا لتقدير الحكومة الإسرائيلية. ونناشد الحكومة بعدم المضي قدما في هدم هذه القرية التي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية لاتصال أراضي أي دولة فلسطينية مقبلة. ويهدد الهدم آفاق حل الدولتين الذي يقضي بأن تكون القدس عاصمة مشتركة لأنه، كما قال آخرون، يمهد الطريق إلى بناء المستوطنات في المنطقة هاء-١.

وما دمنا قد استمعنا إلى الكثير من المواضيع المشتركة من المتكلمين اليوم، فليس ثمة داع لتكرارها. وكل ما أود أن أقوله هو أن المنسق الخاص قد طلب منا أن نردد نداءاته الثلاثة بأن يتراجع الطرفان عن حافة الهاوية، ويلتزما بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في العام ٢٠١٤، وتوقف حماس استفزازاتها؛ وتستأنف إسرائيل إيصال الإمدادات الحيوية وتستخدم استجابات متناسبة في استعمالها للذخيرة الحية، وألا تنسحب السلطة الفلسطينية امن غزة. ويسعدني أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة لنداءاته اليوم وأن أوضح بصورة جلية مدى قوة دعمنا للمنسق الخاص.

وذُكرت أيضا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن ترحيبنا بزيادة تبرعات الجهات المانحة التي أُعلنت في ٢٧ أيلول/سبتمبر. فهي تساعد على تلبية الاحتياجات الفورية للشعب الفلسطيني ولكن يتعين على الأونروا نفسها أن تواصل في الأجل الطويل إعطاء الأولوية لتنفيذ التدابير الإصلاحية الرامية إلى تحقيق وفرة التكاليف. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأونروا والجهات المانحة الأخرى حتى تستمر في تقديم خدماتها الحيوية.

وفي الختام، فإننا نعتبر أنفسنا، شأننا شأن فرنسا، صديقا لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ونرى على منوال فرنسا، أن

مصير الشعبين مرتبط ارتباطا وثيقا. وإن أفضل سبيل لإنهاء هذا النزاع وضمان تحقيق السلام المستدام يكمن في محادثات السلام الموضوعية بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، بحيث يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي أفضل وسيلة أيضا لضمان تمتع إسرائيل بالأمن، وهو أمر بالغ الأهمية، وللتوصل لحل عادل ومنصف ومقبول وواقعي لقضية فلسطين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥١٥(٢٠٠٣). وستواصل المملكة المتحدة العمل بشكل فعال للمساعدة على تحقيق ذلك.

وأخيرا، أود أن أقول أنني قد ركزت اليوم على الموضوع الذي أثاره المنسق الخاص. وأعتقد أنني محق في ذلك. فقد تطرق المتكلمون الآخرون لمسائل أوسع نطاقا. وليس لدي الوقت للخوض في مسألة الأطفال الجنود، ولكنني أود أن أسجل في المحضر أن المملكة المتحدة تتشاطر الشواغل إزاء هؤلاء الأطفال الجنود.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوفد بوليفيا على إدراج هذا البند البالغ الأهمية في برنامج عمل رئاستها في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما نشكر السيد ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها، فلطالما كان العمل الجماعي الذي يمثله جديرا بالثناء.

وتشعر جمهورية غينيا الاستوائية ببالغ القلق إزاء الأحداث الوحشية المستمرة منذ سنوات عديدة، والتي أودت بحياة العديد من الأرواح البشرية وهددت الأمن في أماكن مختلفة في الشرق الأوسط، وهي الحالة التي أدت إلى التشريد الداخلي والخارجي لملايين من الناس في بعض بلدان المنطقة، مثل سورية واليمن ولبنان وليبيا على سبيل المثال لا الحصر. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الآن إيجاد حل دائم لهذه النزاعات التي قضت الأطراف المتحاربة فيها على آمال الشعب على الرغم من أن مرور السنين قد أثبت عدم وجود أي حل عسكري للنزاعات.

وبشأن قضية فلسطين، أود أولا أن أعرب عن تعازينا القلبية للأطراف المتنازعة. ونتضامن معهم فيما يتعلق بآلاف المواطنين الذين فقدوا أرواحهم خلال العقود السبعة الماضية، وهو عمر هذا التاريخ المأساوي الطويل الذي ما دمنا نوليه الاعتبار الواجب منذ نشأة دولتنا. وتشعر غينيا الاستوائية كغيرها من البلدان الأخرى، بالجزع إزاء استمرار النزاع والجمود الذي أصاب المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن شروط إقامة الدولة الفلسطينية.

وشهدنا في السنوات الأخيرة زيادة هائلة في العنف في المنطقة من جانب طرفي النزاع. فإطلاق الصواريخ المرتجلة الصنع من غزة والردود غير المتناسبة من جانب الجيش الإسرائيلي، كلها تصرفات مروعة لكلا الجانبين. وأسفرت تلك المناوشات غير الضرورية عن انحدار السكان الفلسطينيين في غزة إلى ظروف معيشية سيئة، وأدت إلى تدمير البنى التحتية، فضلا عن عدم كفاية سبل العيش اليومية الأساسية، بما في ذلك ارتفاع معدل البطالة، لا سيما بين الشباب. وقد نشأت هذه الجوانب وغيرها من جوانب الحالة التي تصورها وتنقلها وسائط الإعلام نتيجة التمرد في منطقة يهيمن عليها الخوف والدمار، ما أدى إلى هشاشة المستقبل وزعزعته لكلا الجانبين.

ولكن هناك حقيقة أخرى يجب أن يعترف بها الإسرائيليون والفلسطينيون معا وهي ألا فكاك لكلا الشعبين عن بعضهما، شاءا ذلك أم أبيا. ولذا، فمن الأفضل للطرفين أن يعملا على تعزيز التعايش السلمي والوئام فيما بينهما. وفي هذا الصدد، يجب أن يجري القادة الإسرائيليون والفلسطينيون تحليلا سياسيا ومعنويا للمستقبل الذي يريدونه لشعبهما، مع الأخذ في

الاعتبار أن أفضل ما قد يطمح فيه الإسرائيليون لأطفالهم يتضمن بالضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وأن أي دولة فلسطينية مستقبلية لن تبرز للوجود ما لم يكفل الأمن لإسرائيل.

وجمهورية غينيا الاستوائية مقتنعة بالدور الحاسم للأمم المتحدة في قضية فلسطين. ومنذ أن أدرجت قضية فلسطين في جدول أعمال المنظمة في عام ١٩٤٧ حتى يومنا هذا، اتخذت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن خطوات هامة للغاية كان من الممكن أن تؤدي إلى حل النزاع، الأمر الذي يتجلى في مختلف القرارات الهامة التي اُعتمدت بشأن هذا الموضوع.

ويستدعي تنفيذ هذه القرارات وفعالية عمل الأمم المتحدة الوحدة التامة بين أعضاء المجلس. وقد أثبت التاريخ أن الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكنهم بسهولة استئناف المفاوضات، ناهيك عن التوصل إلى اتفاق، إذا لم ينخرط المجلس والمجتمع الدولي بطريقة بناءة بقدر أكبر.

وقد طالبنا، منذ بداية عضويتنا في المجلس، بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. ونعتقد أن انعدام الأمن في تلك المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية والتوتر مع إسرائيل فيما يتعلق بتلك المنطقة سببهما الفراغ الكبير في السلطة. ويمكن لهذا الفراغ، الذي يسهم فحسب في تدهور الأحوال المعيشية المحلية، أن يمهد الطريق للمنظمات المتطرفة في المنطقة للاقتراب أكثر من الشباب. وهذا بدوره سيزيد من مستوى انعدام الأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تقديم دعم أكبر لمبادرة مصر وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية العاملة على تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يتم احترام أحكام اتفاق السلام الذي تم توقيعه في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بين حركتي حماس وفتح.

ونرحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان التي أعلنت مؤخرا عن زيادة مساهماتها في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواجه، بسبب أزمتها المالية المستمرة، خطر تقليص عدد الخدمات الهامة التي تقدمها لملايين المواطنين الفلسطينيين.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على موقف غينيا الاستوائية الذي يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد التوجيهية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وغيرها من الصكوك في النظر إلى المطالبات التاريخية للفلسطينيين بوصفها مطالب عادلة. ولذلك، نؤكد دعمنا لحل الدولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتهما القدس، وهي مسألة ينبغي أن تكون موضوع مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لضمان التعايش الآمن والسلمي بين الدولتين وتحقيق الوئام مع الدول الأخرى في المنطقة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية المستنيرة والشاملة جدا. كما أشكر السيد حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسليم، على إسهامه.

وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي سيتم الإدلاء به في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من دعواتنا المستمرة إلى خفض التصعيد في الشرق الأوسط، إلا أنه للأسف لم يحدث أي تقدم على الإطلاق. بل على العكس، فشلنا في منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. والتطورات الأخيرة في قطاع غزة، حيث تظاهر الآلاف من الفلسطينيين واستخدم بعضهم العنف، مقلقة للغاية. وللأسف، قتل ما لا يقل عن ستة فلسطينيين وأصيب المئات. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى العمل بأقصى درجات ضبط النفس من أجل تفادي وقوع المزيد من الإصابات. ومن ناحية، يجب على إسرائيل احترام مبدأ التناسب في استخدامها للقوة. ومن جهة أخرى، أدت الاحتجاجات بمحاذاة السياج الحدودي لغزة،

والتي تؤججها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، إلى العنف الذي يؤثر على طرفي النزاع. والهجمات الصاروخية المتكررة من غزة التي تستهدف إسرائيل، وكذلك إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من القطاع، مستهدفة التجمعات السكانية الإسرائيلية المجاورة، أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. كما نلاحظ إشارات مقلقة للغاية في الضفة الغربية، حيث قُتلت امرأة فلسطينية رشقا بالحجارة. وعلى الجانب الإسرائيلي، قُتل ثلاثة مدنيين أيضاً في الأيام والأسابيع الأخيرة، من بينهم إسرائيليان قتلا على يد زميلهما الفلسطيني في مجمع باركان الصناعي. ونحن ندين بشدة هذه الحوادث ونطالب بإجراء تحقيق سريع لتقديم المسؤولين إلى العدالة.

ولا يزال الوضع الإنساني لمليوني شخص في قطاع غزة مصدر قلق لنا. فمحدودية الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية وأزمات الطاقة المزمنة ونقص الوقود، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع في المنطقة أكثر. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود المنسق الخاص ملادينوف للتخفيف من الأزمة الإنسانية التي تعصف بالقطاع، بما في ذلك صفقة تسليم الوقود التي تم التوصل إليها في الأسبوع الماضي بفضل جهوده. إن خطر انهيار غزة حقيقي. ولذلك، نحث بقوة جميع الأطراف على وقف التصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع الحوادث التي تعرض حياة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء للخطر.

ويتعين أن يتمثل هدفنا الرئيسي والتزامنا في استئناف عملية سلام حقيقية. ولا نزال نعتقد أنه من خلال العودة إلى مفاوضات ثنائية ذات مغزى، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، سيكون من الممكن الإسهام بشكل إيجابي في العملية. وهذا هو الطريق الوحيد نحو حل الدولتين وتسوية جميع قضايا الوضع النهائي. ولن يكون هنالك أفق سياسي، وكذلك إطار مناسب للتقدم السياسي، إلا بالعمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين، بدءا بالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونود أن نبرز بشكل خاص مشاركة الولايات المتحدة ومقترحها للسلام الذي يمكن، عند الكشف عنه، أن يساعد على إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

إننا نؤيد حل الدولتين، الذي يتم بموجبه تحقيق التطلعات الوطنية لطرفي النزاع، بما في ذلك الحق الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك حق إسرائيل في ضمان أمنها. وللأسف، يبدو أن حل الدولتين يواجه خطر التلاشي. ومن المحتمل أن يؤدي الهدم المحتمل للخان الأحمر في المستقبل القريب جدا وخطط الاستيطان الإسرائيلية اللاحقة، التي يمكن أن تقسم الضفة الغربية إلى جزأين، إلى جعل حل الدولتين شبه مستحيل.

ونحن نتابع عن كثب المناقشات التي تقودها مصر بغية تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية ونأمل أن تكون هذه العملية ناجحة. ولذلك، نحث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معا لكفالة التطور المستدام لتلك العملية، مما يسمح للسلطة الفلسطينية باستئناف مسؤولياتها الكاملة في غزة. ويمكن أن يشكل وجود سلطة فلسطينية واحدة وشرعية خطوة هامة في اتجاه ضمان وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية وتوفير أساس لاتفاق سلام مستدام.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد صعوبات التمويل البالغة التي تعاني منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد مكّنت الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي الأونروا من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية حتى نهاية هذا العام. وإنهاء أنشطة الأونروا الهامة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار وخلق فراغ لن يخدم إلا المتطرفين. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على الدور الحاسم الذي تقوم به الأونروا في المنطقة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بالمناقشة المفتوحة المعقودة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إننا نشكر المنسق الخاص السيد نيكولاي ملادينوف، الذي زودتنا إحاطته الإعلامية بالسياق الذي يحيط بالتحديات المتعددة والمعقدة للسلام والاستقرار في منطقة متضررة بشكل ملحوظ من النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكذلك نشكر السيد حجاي إلعاد على إحاطته الإعلامية.

يساور وفد بلدي القلق إزاء الانهيار الذي حدث للهدوء النسبي في النزاع بسبب تجدد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وخاصة في قطاع غزة. لا تزال كوت ديفوار مقتنعة، في مواجهة اندلاع أعمال العنف الجديدة هذه، بأنه لا يوجد بديل عن حل تفاوضي للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية، وهي تحض الطرفين على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي لا يمكن إلا أن تضر باحتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة وتبعدنا عنها.

إن بلدي يثمن أمن دولة إسرائيل والحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير على حد سواء. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت للحل القائم على وجود دولتين، وهو التعايش السلمي داخل حدود عام ١٩٦٧. وبالتالي، فإن كوت ديفوار تكرر نداءها الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ممارسة ضبط النفس من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تمت حتى الآن وتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى سلام عادل ودائم.

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن عواقب النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني كانت مدمرة للناس الذين يعيشون في قطاع غزة. فقد رافق تلك الأزمة الإنسانية، التي لم يسبق لها مثيل، ارتفاع حاد في معدلات بطالة الشباب بنسبة تصل إلى ٤٧ في المائة، فضلا عن نقص متواصل في إمدادات المياه والكهرباء. وذلك هو السبب وراء دعوة وفد بلدي إلى بدء مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغرض رفع الحصار الحالي. كما إننا نشجع الأطراف الفلسطينية، على أساس تعزيز التعاون، إلى السعي من أجل إجراء حوار فعال لعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، الأمر الذي سيمكن من معالجة المسائل الإنسانية على نحو أفضل.

وعلاوة على ذلك، فإن كوت ديفوار ما زالت تشعر بالقلق إزاء عجز الميزانية الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ذلك الوضع يهدد فعالية المساعدة والحماية التي توفرها وكالة الأمم المتحدة تلك لأكثر من ثلاثة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. وترحب كوت ديفوار بتعهدات البلدان المانحة على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية بمبلغ ١٢٢ مليون دولار للأونروا، الذي سيمكنها من أداء مهمتها.

وفي الختام، تود كوت ديفوار أن تؤكد لجميع أصحاب المصلحة على دعمها للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وتشجيع تحقيق السلام والاستقرار الدائمين بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك في جميع أنحاء المنطقة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة. مملكة هولندا تدعم المنسق الخاص دعما كاملا في جهوده الرامية إلى منع وقوع كارثة في غزة، ونشكره على جهوده التي لا تكل من أجل السلام الرامية إلى جمع الأطراف معا، على الرغم من كل العقبات الواضحة.

وأشكر كذلك السيد إلعاد على آرائه بشأن الحالة، كضيف على المجلس، وأود أن أؤكد على النقطة التي أثارتها زميلتنا البريطانية في هذا الصدد. إن مملكة هولندا من المانحين طويلي الأمد لبتسليم، ونحن نفخر بتعاوننا مع تلك المنظمة غير الحكومية. فوجود مجتمع مدني قوي وحيوي، بما في ذلك منظمات لحقوق الإنسان مثل بتسليم، التي تقول الحق في وجه السلطة، أمر حاسم من أجل مجتمع ديمقراطي وتعددي.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. سأركز، في بياني اليوم، على ثلاث مسائل رئيسية: الضفة الغربية وغزة وأهمية تجديد عملية السلام.

تتعلق نقطتي الأولى بالضفة الغربية. بالاستماع إلى السيد ملادينوف والسيد إلعاد، أدهشني أن إحاطتيهما الإعلاميتين كانتا مليئتان بآخر التطورات المقلقة في الضفة الغربية. تلكم التطورات تثير القلق من أن المنطقة على منحدر زلق، حيث تنزلق نحو واقع دولة واحدة. وتعيد مملكة هولندا الإعراب عن معارضتها لسياسة الاستيطان الإسرائيلية وللإجراءات التي تتخذها في ذلك الصدد، بما في ذلك هدم ومصادرة المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي وعمليات الإخلاء والنقل القسري للمجتمعات المحلية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية يوم الأحد للمضي قدما في خطط توسيع مستوطنات في الخليل. فهذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد فرص إيجاد حل يقوم على وجود دولتين. إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية وحرمان الفلسطينيين من فرص التنمية في المنطقة جيم تجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة. وخان الأحمر، كما قال آخرون، من الأمثلة على ذلك. ويساورنا القلق من أن يؤدي هدمها المقرر والنقل القسري لسكانها إلى تقويض الثقة في حل الدولتين عن طريق التفاوض. ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل كذلك أمام المزيد من التوسع الاستيطاني. ويتضح هذا من الإعلان عن منازل جديدة في مستوطنات بالقرب من خان الأحمر في وقت سابق من هذا العام، في أيار/مايو.

وتدين مملكة هولندا الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا في الضفة الغربية، التي أدت إلى خسائر في أرواح الإسرائيليين والفلسطينيين. تبين هذه الهجمات ضرورة إيجاد حل مستدام يوفر السلام والأمن لإسرائيل ويمنع عودة الإرهاب. ومن شأن هذا الحل أن يوفر الأمن للفلسطينيين، ويحترم حقوقهم ويبرهن على أن الاحتلال قد انتهى. باختصار، نحن بحاجة إلى حل قائم على وجود دولتين.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، بشأن غزة، حيث تشكل الحالة مصدر قلق مستمر. فالناس في غزة وحولها يعيشون واقعا يوميا لا ينبغي أن يتحمله أحد. إن الناس هناك يستحقون حياة يمكن فيها للسلام والأمن أن يكون أمرا مسلما به. ومن المؤسف أن ذلك أبعد ما يكون عن الواقع الراهن: ففي وقت مبكر من صباح يوم الأربعاء، نجت أسرة إسرائيلية في بئر السبع بأعجوبة عندما وصلت إلى ملجأ من القذائف قبل ثواني من إصابة صاروخ أطلق من غزة منزلها. إننا ندين إطلاق الصواريخ من غزة. وردا على ذلك، قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية أهدافا متعددة في غزة، مما أسفر، حسب التقارير، عن مقتل فلسطيني يبلغ من العمر ٢٥ عاما. نحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس من أجل الحيلولة دون حدوث المزيد من التصعيد. إن إغلاق المعابر الحدودية وتضييق منطقة الصيد ليس هو الحل ولن يؤدي إلا إلى المزيد من تدهور الحالة الإنسانية في غزة.

ويساورنا القلق إزاء تزايد العنف أثناء الاحتجاجات على الحدود واستمرار استخدام البالونات والطائرات الورقية الحارقة، فضلا عن أنشطة الأنفاق. وتهيب مملكة هولندا بجميع الأطراف الفلسطينية ذات الصلة إلى كفالة أن تظل الاحتجاجات سلمية، وبالأخص كي لا يتم تعريض حياة الأطفال للخطر. وكذلك نجدد دعوتنا إسرائيل إلى كفالة أن يكون ردها متناسبا وأن تدعو إليه الضرورة في جميع الأوقات، بما يتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. هناك ضرورة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الأحداث التي أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا خلال الأشهر الماضية. ونحن ندعو إسرائيل إلى الانتهاء من تحقيقاتها بأسرع ما يمكن وتوفير الشفافية الكاملة بشأن النتائج التي تتوصل إليها.

نحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها السيد ملادينوف لتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة. ونهيب بجميع الأطراف تهيئة بيئة يمكن فيها تنفيذ تلك الخطط. ونشارك الآخرين في نداءاتهم للأطراف المعنية لمواصلة تعاونها مع المنسق الخاص ولكفالة عدم ادخار أي جهد لتحسين الحالة الإنسانية في غزة. فتنفيذ خططه سيمكن من توفير إغاثة تمس الحاجة إليها لغزة.

وفي نهاية المطاف، فإن الحل المستدام ضروري للتخفيف من وطأة الظروف المعيشية في غزة. وذلك يعني مصالحة بين الفلسطينيين تؤدي إلى عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. ونرحب بالجهود المصرية الجارية لجعل ذلك حقيقة واقعة.

وسنظل ندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فالخدمات التي تقدمها الأونروا توفر الفرص والأمل والكرامة للاجئين الفلسطينيين. لقد تمكنت الأونروا، في هذا العام، بمساعدة من العديد من الجهات المانحة القديمة والجديدة من المنطقة وعلى الصعيد العالمي، من توسيع قاعدة دعمها. وسنواصل العمل مع الأونروا، بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى، من أجل سد الفجوة المتبقية لهذا العام. ونشجع جميع شركاء الأونروا على ترجمة المساهمات السخية هذا العام إلى دعم متعدد السنوات يمكن التنبؤ به.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتجديد عملية السلام. على مدى السنوات الماضية، لاحظنا العديد من الأخطار التي تهدد عملية السلام. ويؤسفني أننا اضطررنا اليوم إلى مناقشة خطوات سلبية عديدة اتخذتها جميع أطراف النزاع. ومرة أخرى، نحن نناقش فقط التدابير اللازمة لإدارة النزاع. بيد أننا لسنا هنا بصدد إدارة النزاع. فهدفنا نحن، المجلس والأمم المتحدة وطرفا النزاع كلاهما هو نفس الهدف – إنهاء النزاع. وسنظل ملتزمين التزاما راسخا بذلك الهدف، وندعو جميع الأطراف إلى توحيد الجهود، والعودة إلى طاولة المفاوضات واستئناف عملية سلام حقيقية تفضي إلى حل قائم على وجود دولتين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أولا، أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية اليوم. وأشكر أيضا السيد إلعاد، وأعتذر له بالنيابة عن مجلس الأمن عن سوء المعاملة التي صادفها اليوم. وأردت في البداية أن أعود إلى ما حدث لإبداء توضيح بشأن سجل حقوق الإنسان في دولة بوليفيا المتعددة القوميات الذي نفتخر به للغاية، ولكن ذلك قد ينم عن عدم احترام لدولة وشعب فلسطين. إن الغرض من هذا الاجتماع مناقشة حقوق الإنسان للفلسطينيين، التي ما زالت تنتهك من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وليس حقوق البوليفيين.

وعليه، أستهل بياني بالإعراب عن رفض بوليفيا القاطع للعنف الشديد الذي يمارسه جيش الدفاع الإسرائيلي لقمع السكان المدنيين الفلسطينيين. وهذه الأعمال، التي لا مبرر لها أينما وقعت، إنما تقوض تحقيق سلام عادل ودائم طال انتظاره للشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الحصار الإسرائيلي لأكثر من ٧٠ عاما. إن الإجراءات غير القانونية لحكومة إسرائيل، بما في ذلك سياساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشكل عقبة وتهديدا للاستقرار في المنطقة. وكأعضاء في مجلس الأمن، فإننا نتحمل مسؤولية لا مفر منها للعمل من أجل منع إسرائيل من الاستمرار في التمتع بالإفلات من العقاب كدولة.

وفي إطار هذا الترتيب للأولويات، نحن نرفض رفضا قاطعا النية الواضحة للحكومة الإسرائيلية لتغيير التركيبة الديمغرافية والطابع الإقليمي لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وجميع هذه الأعمال غير قانونية وتشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، كما أعيد التأكيد عليه في

القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن البطلان القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وتعرب بوليفيا عن رفضها القاطع لسياسة إسرائيل التوسعية القائمة على ضم الأراضي. وكمثال على تلك السياسة خطة إسرائيل لهدم قرية خان الأحمر الفلسطينية البدوية، الواقعة في المنطقة جيم إلى الشمال الشرقي من القدس الشرقية في الضفة الغربية، التي اقتحمتها قوات الدفاع الإسرائيلية بالمعدات الثقيلة لهدم منازل ما يقرب من ٢٠٠ من المدنيين الفلسطينيين، الذين سيجري نقلهم بالقوة وإجبارهم على ترك ديارهم وحياتهم اليومية وتاريخهم. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى عدم الاعتراف بأي تغيير مهما كان في حدود عام ١٩٦٧. فقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل إقليما واحدا.

كما نطالب حكومة إسرائيل بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي يعيش في ظل نظام للعقاب الجماعي منذ ١١ عاما، مما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى المياه والصرف الصحي، وينتهك حقهم الإنساني في الرعاية الصحية ويحد من فرص وصولهم إلى العمل اللائق وحرية التنقل، بالإضافة إلى قائمة طويلة من الانتهاكات التي يشهدها الجميع في هذه القاعة شهرا بعد آخر، وسنة بعد أخرى.

وكما حدث في مناسبات سابقة، تعرب بوليفيا عن التزامها الثابت بجميع الجهود الدولية التي تؤدي إلى حل سلمي لاحتلال فلسطين. وفي هذا الصدد، فإننا نشارك في دعم مبادرات من قبيل خارطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وغيرها، والتي من شأنها أن تضمن سلاما عادلا ودائما يمكن أن يعيش فيه الشعبان داخل حدود آمنة ومعترف بها.

كما أثني مخلصة على العمل الإنساني الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي يستفيد منه أكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة والأردن ولبنان وسوريا. وندعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة تقديم مساهماتها القيمة للوكالة حتى تتمكن في النهاية من التغلب على أزمتها الحالية، التي لن تؤدي إلا إلى تدهور نوعية حياة جميع اللاجئين الفلسطينيين.

وبوليفيا تعتقد أن الخيار الوحيد لحل طويل الأجل للاحتلال يتمثل في حل الدولتين، حيث يمكن في نهاية المطاف أن تقوم دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

أود أيضا أن أبلّغ جميع المعنيين بأنه، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، سأعلّق هذه الجلسة بين الساعة ١٣/٢٠ والساعة ١٥/٠٠.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مُدلّلي (لبنان): استهل بياني بتهنئة البعثة الدائمة لبوليفيا على إدارتها القديرة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، متمنية لها المزيد من التوفيق. كما أهنئ وفد الولايات المتحدة على جهوده الدؤوبة خلال رئاسته للمجلس في الشهر المنصرم.

منذ أسابيع قليلة، التقى قادة دولنا في الجزء الرفيع المستوى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وعكست بيانات الكثير منهم وجود هواجس حقيقية لدى المجتمع الدولي حيال مصير

تعددية الأطراف والحاجة الماسة للتمسك بها والدفاع عنها وتعزيزها. لعل أوضح تجليات تلك الحاجة اليوم يتجسد في قضية فلسطين.

فيما تتزايد حدة النزاعات والتوترات في الشرق الأوسط بقدر غير مسبوق اتساعا وتعقيدا، تمر القضية الفلسطينية بمرحلة حرجة للغاية، حيث أن الأسس المبدئية المتوافق عليها للحل السياسي، المستندة إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية العديدة، تتعرض لمحاولة تقويض منهجي. ويجب أن يرتفع الصوت من على هذا المنبر بالذات للتشديد على أن في تعددية الأطراف المدخل الحقيقي لحل المشاكل التي يواجهها العالم، وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية.

كان لبنان، ولا يزال، يرى في حل الدولتين العنوان الوحيد للحل السياسي المستدام لهذا الصراع، المرتكز إلى جميع قرارات الشرعية الدولية. نتحدث هنا عن إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية، مع الاحترام الكامل لحق العودة للاجئي فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). إن أسس السلام العادل والشامل هذه تجد ترجمتها بشكل متكامل في مبادرة السلام العربية. سلام طال انتظاره، ويجب أن يستثمر المجلس نفوذه وطاقته وأدواته للتوصل إليه.

بالرغم من بعض التأخر، يشهد لبنان اليوم مساع حثيثة لتشكيل حكومة وحدة وطنية في ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، آملين أن تقطع بتأليفها خطوة إضافية هامة في مسار تعزيز البنيان المؤسسي للدولة. وأمام لبنان اليوم مجموعة من الاستحقاقات الهامة، يأتي في طليعتها العمل على متابعة توصيات مؤتمرات الدعم التي عقدت خلال العام الحالي في روما وباريس وبروكسل. ويتطلع لبنان بجدية لترجمة توصيات تلك المؤتمرات وتثميرها بالشكل الأمثل، بما يدعم مقدراته الأمنية والاقتصادية.

ولا يخفى على الجميع أن لبنان ما زال يواجه تحديات جسيمة جراء تداعيات أزمات المنطقة، وفي مقدمتها الأزمة السورية، حيث تستمر استضافته لأكثر من ١,٥ مليون نازح سوري، مما يرتب أعباء هائلة على اقتصاده ومجتمعه وأمنه وبنيته التحتية.

وتأتي أزمة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لتزيد من عناصر الضغط على لبنان، مع استمرار احتضانه لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، في حين أن فرص التوصل إلى حل سياسي لقضية فلسطين آخذة بالابتعاد، كما استمعنا اليوم. إضافة إلى ذلك، تستمر إسرائيل في انتهاك سيادة لبنان وتهديد أمنه من خلال مواصلة احتلالها أراض لبنانية، واستمرار خروقاتها الجوية والبرية والبحرية بشكل يومي.

لقد وجّه هذا المجلس الموقر في ٣١ آب/أغسطس المنصرم رسالة دعم قوية لاستقرار وسيادة لبنان، من خلال إصداره القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨). لقد عكس هذا القرار مرة أخرى وحدة الموقف في المجلس، وتاليا في المجتمع الدولي، إزاء أولوية الحفاظ على استقرار لبنان من خلال الحفاظ على ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل).

إن الحكومة اللبنانية تؤكد التزامها الكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا السياق، تبذل القوات المسلحة اللبنانية جهودا كبيرة لبناء وتطوير قدراتها لضمان القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه. وهي تتعاون بشكل مستمر مع اليونيفيل لضمان تنفيذ التزامات لبنان ذات الصلة، أملا في الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار كما نص القرار.

ويعمل لبنان من خلال لجنة الآلية الثلاثية الأطراف على خفض التوتر والحفاظ على الأمن والاستقرار على حدوده الجنوبية. وبالرغم من ذلك، رأينا في الشهر الفائت رئيس وزراء إسرائيل يوجّه من على منبر الجمعية العامة (انظر A/73/PV.10)

تهديدات مبطّنة لمنشآت مدنية وحكومية، مثل المطار الدولي والملعب الرياضي. وقد قام معالي وزير الخارجية والمغتربين بالرد عليها من خلال جولة ميدانية نظمها لرؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في بيروت.

إلا أن لبنان، ومن على هذا المنبر، ينبه إلى ضرورة حؤول هذا المجلس وهذه المنظمة دون استخدام إسرائيل لأي ذرائع كانت للاعتداء من جديد على لبنان، وتهديد حياة وسلامة ومستقبل الشعب اللبناني.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد طايل (مصر): أود في البداية، أن أتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته اليوم، وعلى جهوده المستمرة الهادفة إلى تسوية القضية الفلسطينية. كما أتوجه بالشكر كذلك إلى السيد حجاي إلعاد، على مشاركته في جلسة اليوم، وعلى إحاطته الوافية والدقيقة.

لا أعتقد أن أحدا منا اليوم قد فوجئ بما طُرح من عرض للانتهاكات أو تفاصيل الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. فأعضاء المجلس والمجتمع الدولي ملمّون بذلك. وبينما قد يصيب البعض الملل نتيجة الاستماع لنفس المشكلات والممارسات وأشكال المعاناة المختلفة على مدار سنوات طويلة وبصورة دورية بهذا المجلس، فلعله من المهم أن نتذكر أن ما نسمعه ليس مجرد كلام مرسل أو أرقام وإحصاءات جوفاء، بل هو واقع على الأرض تعيشه أسر فلسطينية هُدمت منازلها أو فقدت أرضها لصالح الاستيطان، واقع تعيشه أجيال كاملة من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف بقاع الأرض، أجيال وُلدت وتعيش بلا وطن أو تحت الحصار أو خلف الأسوار.

إن القضية الفلسطينية من عمر هذا المجلس، وعلى عكس ما قد يظن البعض، فإن ذلك لا يرجع لانقسام أو لعجز من مجلس الأمن. فالقرارات التي صدرت عن الأخير منذ عام ١٩٦٧ حسمت إطار الحل الذي يقبل به المجتمع الدولي، والذي يتسق مع القانون الدولي ومع الضمير الإنساني، بدءً من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وصولا إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والذي حمل في ثناياه محددات واضحة للتسوية، بما في ذلك ما يتعلق بمرجعية حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ووضع القدس الشريف في إطار حل الدولتين، بالإضافة إلى حكم القانون الواضح بالنسبة للاستيطان وهدم المنازل، والتأكيد على ضرورة استعادة المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

هذا ولعله من المهم هنا معاودة التأكيد على أن تلك المحددات لا تنقضي أو تزول مع مرور الزمن، فهي تعكس حقوقا غير قابلة للتصرف. ولقد تعرضتُ لها هنا للتذكير بأن المعضلة ليست في البحث عن الحل، فهو موجود ومعروف ويتسق مع مبادئ قانونية وإنسانية نقرها ونعترف بها جميعا، إلا أن ما ينقصنا هو القدرة على التنفيذ، وأحيانا توافر الرغبة السياسية. واستهدفتُ أيضا التذكير بأن التمسك بالحقوق لم يكن يوما سببا في عدم التوصل لتسوية سياسية، بل على العكس، فإن إهمالها ومحاولة الالتفاف حولها أو على أهمية تطبيقها كانا طوال السنوات الماضية سببا رئيسيا لفشل المجتمع الدولي في إحلال السلام.

تعدُّ المأساة الإنسانية التي يتعرض لها قطاع غزة منذ سنوات أحد الأعراض الخطيرة لاستمرار حالة الاحتلال وتجاهل قرارات المجتمع الدولي. فغزة هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، ولا يمكن النجاح في التعامل معها بمعزل عن القضية السياسية ككل، لأن أزمة القطاع لم تخلق من فراغ.

وأود هنا أن أحذر مجددا مما يتعرض له أهل غزة من ضغوط شديدة، ومن إمكانية انفجار الأوضاع هناك، سواء بسبب أزمة الطاقة أو أزمة وكالة (أونروا) أو المواجهات مع قوات الأمن

الإسرائيلية التي أسفرت عن عشرات الضحايا الفلسطينيين، أو العراقيل التي تواجه النفاذ والتنقل من وإلى قطاع غزة.

وفي هذا الإطار، تحاول مصر أن تتعامل مع أزمة غزة من منطلق الالتزام الإنساني وتضامنا مع أشقائنا الفلسطينيين. فتقوم رغم الظروف الأمنية ورغم عدم وجود مسؤولية قانونية على عاتقها، بفتح معبر رفح المخصص لحركة الأفراد في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة. إلا أن تلك الإجراءات الاستثنائية غير كافية ما لم تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي، وما لم تستعيد السلطة الوطنية الفلسطينية سيطرتها بالكامل على القطاع. وتقوم مصر كذلك بجهود مضنية للعمل على تفادي اشتعال مواجهات جديدة بالقطاع. ونتوجه بالشكر للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف مجددا على اهتمامه بدعم تلك الجهود.

هذا وبالإضافة إلى مناشدتنا المستمرة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فإنني أتوجه أيضا للأطراف الفلسطينية لدعوتها للإسراع بالاستجابة للجهود المصرية من أجل تحقيق المصالحة. كما أناشد المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأطراف المؤثرة، بدعم تلك الجهود والبناء عليها تدريجيا، لا سيما الخطوات التي بدأت بالفعل بعودة السلطة الوطنية الفلسطينية للسيطرة على المعابر بقطاع غزة، والتفكير في كيفية البناء على ذلك، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التجارب السابقة التي كانت تحكم التنقل والنفاذ من وإلى قطاع غزة.

وفي النهاية، فإننا نتطلع لأية مبادرات جادة للتسوية السياسية الشاملة خلال الفترة المقبلة، ونظل على استعدا لدعمها سياسيا وعمليا. ونناشد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالاستجابة لها طالما تأسست على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقا للمحددات القانونية المعروفة، والتي عمدتُ إلى الإشارة إليها في بداية كلمتي. كما نؤكد على أن القضية الفلسطينية تظل القضية المحورية في المنطقة. ولكي تكلل أية أفكار أو جهود للتسوية بالنجاح، فإنه يتعين عدم تجاهل ذلك، ويتعين الابتعاد عن ربط هذه القضية بقضايا أو ترتيبات أخرى في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): ما زال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.